

شرح
العظيم
المجرا دية
في الجمل

لصاحبها

العلامة أبي عبد الله محمد
ابن محمد بن عمران المجرا دية السلاوي

تأليف

العلامة بيروك عبد الله بن يعقوب السملالي

اعتنى به وزاجعه

عبد الكريم قبول

المكتبة العصرية
مكتبة بيروت

شرح نظير المجرادية

في الجمل

لصاحبها
العلامة أبي عبد الله محمد
ابن محمد بن عمران المجرادي السلاوي
ت ٧٧٨ هـ

تأليف

العلامة يروك عبد الله بن يعقوب السلاوي

اعتنى به وراجعته

عبد الكريم قبول

المكتبة العصرية

لشركة انجاز المخطوطة

جميع الحقوق محفوظة للناسِ

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

شركة انجاز المخطوطة للنشر والتوزيع
للمطبعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار التكنولوجية
المطبعة العصرية للنشر والتوزيع

بيروت - ص.ب. ٨٣٥٥ - تليفون ٦٥٥.١٥ ٩٦١١ -
صيدا - ص.ب. ٢٢١ - تليفون ٧٢.٣١٧ ٩٦١٧ -
e-mail: alassrya@terra.net.lb

ISBN 9953-34-270-9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. صلى الله عليه وعلى آله، وصحبه وسلم. أما بعد:

فمن المنظومات العلمية التي ذاع صيتها، واشتهرت بين الطلبة المشتغلين بعلم النحو: «لامية المجراي» وهي نظم بديع يشتمل على واحد وسبعين بيتاً، جمع فيها صاحبها خلاصة ما يتعلق بالجملة، من حيث تعريفها، وأقسامها، وأحكامها، وأيضاً حكم الظرف، والجار والمجرور، ومسائل أخرى. كل ذلك بأسلوب سهل وممتع، تتخلله الأمثلة التقريبية للقواعد التي نص عليها الناظم. وبخصوص صاحبها فهو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عمران، الفزاري السلاوي، المعروف بالمجراي⁽¹⁾ - أو ابن المجراي -، من أهل العلم والفضل، له حظ وافر من الفقه ورواية الحديث، مع طول الباع في علوم اللغة. أخذ عن أعلام، وعنه أخذ الناس وانتفعوا به، وظهرت بركته على من لازم مجلسه، أو قرأ عليه.

له تأليف حسنة منها: شرح الدرر اللوامع، وإيضاح الأسرار والبدائع، وهذه اللامية المباركة المشهورة «بلامية المجراي» أو «بالمجراية».

توفي رحمه الله سنة 778 هـ.

(1) شجرة النور الزكية (ص 235) - إيضاح المكنون (ج 2/ ص 397) - معجم المؤلفين (ج 11/ ص 286).

وقد تعرض لهذه اللامية النحوية غير واحد من أعلام اللغة والأدب، منهم العلامة بيروك بن عبد الله بن يعقوب السملالي، وهو من أعيان علماء القرن الحادي عشر الهجري - وللأسف - لم أقف له على ترجمة شافية أستشهد بها على فضله وطول باعه في علم النحو الذي يظهر جلياً من خلال هذا الشرح المختصر الجامع المفيد^(١).

وقد سبق أن طبع هذا الشرح مراراً، لكنه - للأسف - كانت طبعاته رديئة خالية من أي اهتمام أو عناية، رغم أهميته، وكثرة تداوله.

وبعد أن يسر الله تعالى لي الاشتغال عليه ودراسته على يد بعض شيوخ العلم^(٢)، وإصلاح ما فيه من أخطاء، أحببت أن يخرج في حلة تليق به ليعم النفع، خدمة للعلم وأهله، راجياً من الله عز وجل القبول.

ويمكن إجمال خطوات العمل فيما يلي:

- 1 - صححت الأخطاء - بقدر الإمكان - وذلك بمقارنة مادة الكتاب مع الكتب المعتمدة في علم النحو كألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل، ومغني اللبيب لابن هشام، وغيرهما.
- 2 - نظمت الكتاب على شكل فقرات مستقلة، لتسهيل الاستفادة منه.
- 3 - عزوت الآيات الكريمة إلى مكانها من سور القرآن الكريم، وخرجت الأحاديث الشريفة.
- 4 - ترجمت للأعلام.
- 5 - علقت بعض التعليقات التي رأيتها ضرورية لبيان مقصود الشارح.

(١) والبحث جار عن ترجمة هذا القلم وغيره ممن لم أقف عليهم، وأخص بالذكر هنا كل من العلامة الزياتي، والعلامة أحمد بن يحيى السوسي، والعلامة الدينوي، رحمهم الله جميعاً. وأرجو أن أستدل على تراجعهم لكي يأخذوا حظهم من التعريف بهم، والإشادة بما قدموه من تأليفات جلية.

(٢) أخص بالذكر هنا الشيخ العلامة عبد الرحمن عليوي، والشيخ العلامة المختار أوعدي، اللذين أحيا بهم الله تعالى - إلى جانب علماء آخرين - مجالس العلم على الطريقة الأصلية بمدينة الدار البيضاء - بالمغرب الأقصى - فشكر الله لهم وسددهم وأبقاهم، وجزاهم عن طلبة العلم خير الجزاء.

هذا، وإنني لا أدعي الكمال في هذا التصحيح والاعتناء، وإنما هو جهد المقل، أرجو به وجه رب كريم يوم لقائه، وأسأله جلّ وعلا أن ينفع به كل من درسه أو قرأه، وأن يجعله فاتحة خير له في هذا العلم المفتاح لعلوم الشرع كلها، إنه على ما يشاء قدير، والحمد لله رب العالمين وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

کتبہ

أبو سلمان عبد الكريم قبول

نظم الجمل

- 1- حَمِدْتُ إِلَهِي ثُمَّ صَلَّيْتُ أَوَّلًا عَلَى سَيِّدِ الرُّسُلِ الْكَرَامِ ذَوِي الْعُلَى
- 2- مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ لِلْخَلْقِ رَحْمَةً وَأَصْحَابِهِ طُرًّا أُولِي الْفَضْلِ وَالْعَلَا
- 3- وَبَعْدُ فَهَآكَ نُبْدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ تَفْيِيدِكَ إِغْرَابًا فَحَصَّلُهُ تَفْضُلًا
- 4- وَذَلِكَ حُكْمُ الظَّرْفِ وَالْجُمْلَتَيْنِ مَعَ بَيَانِ الَّذِي قَدْ جَرَّ حَيْثُ تَنَزَّلَا
- 5- وَأَسْأَلُ رَبِّي اللَّهَ عَوْنًا عَلَى الَّذِي قَصَدْتُ فَمَا زَالَ إِلَهُ مُؤَمَّلًا

فصل

في بيان الجملة

- 6- وَمِثْلُ أَتَى زَيْدٌ أَوْ الْحَقُّ وَاضِحٌ أَوْ إِنْ قَامَ زَيْدٌ جُمْلَةً قَدْ تَمَثَّلَا
- 7- كَلَامًا تُسَمَّى إِنْ أَفَادَتْ وَجُمْلَةً وَإِلَّا فَتُسَمَّى جُمْلَةً قَطُّ فَاعْقِلَا
- 8- فَفِعْلِيَّةٌ قُلْ إِنْ يَكُ الْفِعْلُ صَدْرَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسْمِيَّةٌ كَالْفَتَى الْعَلَا
- 9- وَلَا تَغْتَبِرْ حَرْفًا تَقْدَمَ قَبْلَهَا كَقَدْ قَامَ زَيْدٌ أَوْ أَزِيدُ تَفْضُلًا
- 10- وَمَا هُوَ فِي أَضْلِ الْكَلَامِ مُصَدَّرٌ فَمُغْتَبَرٌ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ تَحْصُلَا
- 11- فَفِعْلِيَّةٌ عَمْرًا رَأَيْتُ وَخَالِدَا أَجْزُهُ وَيَا زَيْدُ الْكَرِيمُ الْمُبْجَلَا
- 12- وَكَيْفَ أَتَى زَيْدٌ وَأَيُّ غُلَامِهِمْ ضَرَبْتَ وَإِنْ زَيْدٌ أَتَاكَ فَحْصُلَا
- 13- وَيَخْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ بَعْضُ كَقَوْلِهِمْ أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ أَوْ أَعِنْدَكَ ذُو الْوَلَا

باب

بيان الجملة الكبرى والصغرى

- 14 - وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ وَمُحَمَّدٌ أَتَى جُمْلَةً كُبْرَى فَخَذَهُ مُمَثِّلاً
 15 - وَصُغْرَاهُمَا زَيْدٌ مُقِيمٌ وَعَمِيرٌ مُعْنَى وَبَكَرٌ ذُو غَرَامٍ بِمَنْ خَلَا
 16 - وَكُبْرَى وَصُغْرَى قَدْ تَكُونُ كَخَالِدٍ أَبُوهُ أَخُوهُ عَالِمٌ بِالَّذِي تَلَا
 17 - وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ بَعْضُ كَلَامِهِمْ كَمِثْلِ أَنَا آتِيكَ فِي الثَّمَلِ نُزْلاً
 18 - وَدِرْهَمٌ ذَا فِي الْكَيْسِ ثُمَّ مُحَمَّدٌ مُقِيمٌ أَبُوهُ قَافِهِمْ مَسْهُلاً

انقسام الكبرى

إلى ذات وجه وذات وجهين

- 19 - وَإِنْ جَاءَكَ اسْمٌ صَدَرَ كُبْرَى وَعَجَزَهَا أَتَى الْفِعْلُ تُسَمَّى ذَاتَ وَجْهَيْنِ فَاقْبَلَا
 20 - كَقَوْلِكَ زَيْدٌ يَسْتَجِيشُ غُلَامَهُ وَعَمَرُو أَتَى وَالْحَقُّ مَا زَالَ أَغْدَلَا
 21 - وَإِلَّا فَذَاتُ الْوَجْهِ تُسَمَّى كَعَامِرٍ أَبُوهُ مُقِيمٌ قَافِهِمْ مَكْمَلَا

الجملة التي لا محل لها من الإعراب

- 22 - وَإِنْ فِي ابْتِدَاءِ الْقَوْلِ جَاءَتْكَ جُمْلَةٌ كَلِمَاتٌ فَتَحْنَاهَا أَوْ غُلَامُكَ أَقْبَلَا
 23 - فَلَيْسَ لَهَا أَضْلًا مَحَلٌّ وَسَمَهَا بِجُمْلَةِ الْاسْتِيْنَافِ فَهِيَ قَدْ اغْتَلَا
 24 - وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ جَرٌّ مَحَلُّهَا إِذَا وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ حَتَّى وَأَبْطَلَا
 25 - كَذَا الْجُمْلَةُ الْمَوْضُولُ الْاسْمُ بِهَا وَمِثْ لَهَا صِلَةُ الْحَرْفِيِّ خَذَهُ مُمَثِّلاً
 26 - كَجَاءِ الَّذِي قَدْ خَافَ مِمَّا ضَرَبَتْهُ وَمَعْنَاهُ مِنْ ضَرْبِي لَهُ قَدْ تَمَثَّلَا
 27 - كَذَا جُمْلَةُ التَّفْسِيرِ وَهِيَ تُبَيِّنُ مَا تَلَتْهُ كَهَلْ هَذَا وَفِي اقْتَرَبَ الْجَلَا
 28 - مُجَرَّدَةٌ تَأْتِي وَمَقْرُونَةٌ بِأَيِ وَأَنْ كَأَشْرَتْ لِلْعُلَامِ أَنْ أَفْعَلَا

- 29- وَقَالَ السَّلَوِيُّ الْمُفَسِّرُ مِثْلُ مَا
30- وَإِنْ تَتَعَرَّضُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ جُمْلَةً
31- وَقَدْ تَتَعَرَّضُ جُمْلَتَانِ فَصَاعِدًا
32- وَإِنْ تَلْتَبِسُ حَالِيَّةً مَعَ هَذِهِ
33- كَمِثْلِ افْتِرَاقِ الْفَاءِ بِهَا وَبِأَنَّهَا
34- أَوْ الْوَائِ إِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ صَدْرَهَا
35- كَذَا إِنْ تُجِبُ شَرْطًا بِهَا غَيْرَ جَازِمٍ
36- وَإِنْ يَكُ ذَا جَزْمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِفَاءٍ
37- وَإِنْ تَقَعُ أَيْضًا لِلْيَمِينِ جَوَابُهُ
38- وَإِنْ تَبَعَتْ مَا لَا مَحَلَّ لَهَا فَحُكُّ
- يُفَسِّرُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْحَقُّ مَا خَلَا
فَلَيْسَ لَهَا أَيْضًا مَحَلٌّ فَحَصُلًا
خِلَافًا لِقَوْمٍ قَدْ أَبَوهُ فَأَقْبَلَا
فَمَيَّزَ بِأَشْيَاءٍ أَتَشَكُّ مُعَوَّلًا
أَتَتْ طَلِبًا أَوْ مِثْلَ سَوَفَ بِهَا صِلًا
كَيَا حَادِيَيْنِ عِيرٍ وَأَخِيبْنِي اغْتِلَا
كَمِثْلِ إِذَا وَلَوْ وَلَوْلَا فَكُمْلَا
وَلَا بِإِذَا قَالِحُكُمْ فِيهَا كَذَا اجْعَلَا
فَحُكْمُكُمْ فِيهَا مِثْلُ حُكْمِكَ أَوَّلًا
مُهَا مِثْلُهَا وَالْعَبْدُ سَبْعَ تَحْصُلَا

الجمال التي لها محل من الإعراب

- 39- وَإِنْ وَقَعَتْ خَالًا فَتَنْصِبُ مَحَلَّهَا
40- وَإِنْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ اخْكُمَنْ
41- فَفِي الْإِبْتِدَاءِ مَعَ بَابِ إِنْ ارْتِفَاعُهَا
42- وَقُلْ إِنْ يُضَفَّ شَيْءٌ لَهَا الْجَرُّ حُكْمُهَا
43- وَمِنْهَا أَتَتْ مِنْ بَعْدِ حَيْثُ وَإِذَا إِذَا
44- وَذَلِكَ فِي لَمَّا عَلَى قَوْلٍ فِرْقَةٍ
45- وَإِنْ وَرَدَتْ أَيْضًا لِشَرْطِ جَوَابِهِ
46- فَمَوْضِعُهَا جَزْمٌ كَمَا جَاءَ خَالِدٌ
47- وَإِنْ مُفْرَدٌ يُتَعَتُّ بِهَا فَهِيَ مِثْلُهُ
48- كَجَاءَ رَجُلٌ يَدْعُو عَلَى رَجُلٍ عَصَا
- وَإِنْ تَاتِ مَفْعُولًا كَذَلِكَ فَاجْعَلَا
عَلَيْهَا بَرْقِعٍ أَوْ يَنْصِبُ قَدْ انْجَلَا
وَفِي كَانَ مَعَ كَذَا انْتِصَابٌ تَجْمَلَا
كَيَوْمَ أَتَى زَيْدٌ أَخُو الْفَضْلِ وَالْعَلَا
وَلَمَّا فَجَّرَ حُكْمُهَا عِنْدَ مَنْ بَلَا
رَأَوْا أَنَّهَا اسْمٌ مِثْلُ جِئِنِ تَنْزَلَا
وَجَاءَ إِذَا مَعَهَا أَوْ الْفَاءُ تُجْتَلَا
إِذَا عَمُرَاتٍ أَوْ فَعَمُرُوا قَدْ أَقْبَلَا
لَدَى الرُّفْعِ ثُمَّ التَّنْصِبِ وَالْجَرِّ مُجْمَلَا
خَطِيبًا يَجُوشُ الْقَوْمَ لِلْفَضْلِ وَالْعَلَا

- 49- وَإِنْ جُمْلَةٌ تُغَطِّفُ عَلَى جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ فَذَاكَ الْحُكْمُ فِيهَا تَحْصُلًا
50- كَزَيْدٍ أَبُوهُ رَاجِلٌ وَغُلَامُهُ مُقِيمٌ وَسَبْعٌ عَدُّهَا مُتَّجِمًا

حكم الجملة بعد النكرة والمعرفة

- 51- وَإِنْ وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ مَخْضٍ مُعَرِّفٍ فَإِعْرَابُهَا حَالٌ لِمَا قَبْلُ قَدْ عَلَا
52- وَإِنْ وَرَدَتْ مِنْ بَعْدِ مَخْضٍ مُنْكَرٍ فَإِعْرَابُهَا تَعْتِ لِمَا قَبْلُ قَدْ خَلَا
53- وَتَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ بَعْدَ مُنْكَرٍ وَمَعْرِفَةٍ لَيْسَا بِمَخْضَيْنِ فَأَقْبَلَا

ما يتعلق من حروف الجر

وما لا يتعلق وبيان المتعلق به

- 54- وَكُلُّ حُرُوفِ الْجَرِّ بِالفِعْلِ عُلِّقَتْ أَوْ اسْمٍ كَمِثْلِ الْفِعْلِ حَيْثُ تَنَزَّلَا
55- أَوْ اسْمٍ يَشْبِهُ الْفِعْلَ أَوَّلٌ أَوْ يَمَّا يُشِيرُ إِلَى مَعْنَى الْمُشَابِهَةِ فَأَفْضَلَا
56- سِوَى سِتَّةٍ لَوْلَا لَعَلَّ وَكَأَفِهَا
57- وَأَحْرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا الْخَفُضُ بَعْدَهَا
58- وَتَغْلِيْقُهَا بِالفِعْلِ إِنْ يَكُ نَاقِصَا
59- وَفِي أَحْرُوفِ الْمَعْنَى خِلَافٌ لَدَيْنَهُمْ
60- فَإِنْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ فَذَلِكَ جَائِزٌ وَإِلَّا فَلَا وَالْفَارِسِيُّ بِذَا اغْتَلَا

حكم المجرور بعد النكرة والمعرفة

- 61- وَإِنْ وَقَعَ الْمَجْرُورُ بَعْدَ مُنْكَرٍ وَمَعْرِفَةٍ فَالْحُكْمُ كَالْجُمْلَةِ اجْعَلَا

ما يتعلق به المجرور

إن وقع حالاً أو صفة أو خبراً أو صلة

- 62- وَإِنْ وَقَعَ الْمَجْرُورُ حَالًا كَجَاءَنِي غُلَامِي فِي ثَوْبٍ فَعَلَّقَهُ تَفْضَلَا

- 63 - بِمَعْنَى اسْتَقَرَّ وَاجِبُ الْحَذْفِ عِنْدَهُمْ أَوْ اسْمٌ كَمَعْنَى مُسْتَقَرٌّ فَحَصُلًا
64 - كَذَا الْحُكْمُ مَهْمَا يَأْتِ وَضَفًا وَمُخْبِرًا بِهِ مِثْلُ زَيْدٌ فِي دِيَارِ بَنِي الْعَلَاءِ
65 - وَإِنْ صِلَةُ الْمَوْضُولِ جَاءَ فَحُكْمُهُ تَعَلُّقُهُ بِالْفِعْلِ لَا غَيْرُ فَاشْمُلًا

فصل

في رفع الفاعل بعد النفي

والاستفهام وفي هذه المواضع الأربعة

- 66 - إِذَا نَفِيَّ الْمَجْرُورُ يَرْفَعُ فَاعِلًا كَذَا مَعَ الاسْتِفْهَامِ فَاحْفَظْهُ تَكْمُلًا
67 - كَذَا الْحُكْمُ فِي هَذِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا وَالْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّ فِي ذَاكَ اسْجَلًا
68 - وَمَا قِيلَ فِي الْمَجْرُورِ فَالظَّرَفُ مِثْلُهُ لَدَى كُلِّ حُكْمٍ قَدْ تَقَرَّرَ أَوَّلًا

خاتمة

- 69 - وَقَدْ كَمُلَ الْمَقْصُودُ بِمَا أَرَدْتُهُ فَلِلَّهِ رَبِّ الْحَمْدُ دَائِمًا أَصْلًا
70 - وَتَعَدُّ عَلَى خَيْرِ الشَّيْئِينَ أَحْمَدُ صَلَاةُ تَعْمُ الْأَقْنَى طَيْبًا وَمُنْدَلًا
71 - وَأَزْوَاجِهِ وَالْآلِ طَرًّا وَصَحْبِهِ أَوْلِي الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ وَالْمُجْدِ وَالْعَلَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي أوزعني ووفقني إلى اقتضاب كلام العلماء والتعرض لشرحه، وأشكره على ما أولى من النعم شكراً يوجب المزيد من فضله، والصلاة والسلام الأكملان على نبيه وعبدته وعلى آله وأصحابه وأهل وده.

أما بعد :

فإني أسأل الله تعالى أن يعينني على شرح القصيدة المعزوة للشيخ الأديب البليغ «أبي عبد الله محمد بن عمران المعروف بالمجراي» في مدينة سلا، قال ابن غازي^(١): وهو ممن ظهرت نجابته إلا أنه - رحمه الله - قد اخترمته المنية في صغره وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

وله شرح جليل على «الدرر اللوامع» وهو عجيب جداً مختصراً من كلام الشيوخ. ولهذا مهما رمزت بمادة «ع» فالمراد به فقيه العصر بجميع أدوات الحصر، العالم العلامة المحصل الفهامة مفيدنا سيدي علي بن أحمد بن محمد الرسموكي^(٢) ثم الجزولي نفع الله به.

وبمادة «ت» فالزياني شارحها أيضاً.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي المكناسي، من العلماء المحققين، رحل الناس إليه للأخذ عنه، عارف بصناعة التدريس، له شفاء الغليل في حل مغل خليل، وغيره. توفي رحمه الله سنة 919هـ. [شجرة النور الزكية (ص 276)].

(٢) هو علي بن أحمد بن محمد بن يوسف الرجراجي الجزولي الرسموكي، فقيه مالكي، له علم بالنحو والحساب، من أهل تمنارت. كان دأباً على التدريس والتصنيف والإفتاء. له كتب منها: مبرز القواعد الإعرابية ط، شرح أرجوزة المجراي، شرح ألفية ابن مالك، وغيرها. توفي رحمه الله سنة 1049هـ. [الأعلام، للزركلي (ج 4/ ص 258)].

وبمادة «س» فالسيد أحمد بن يحيى السوسي في شرح القواعد.
وإن نقلت من الأزهري^(١) والمغني^(٢) ذكرتهما.

(١) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، فقيه شافعي، من أئمة اللغة له شرح على الأجرومية وغيره.

(٢) المقصود به هنا كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لصاحبه عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، العلامة المشهور بالإمامة في علم النحو. قال ابن خلدون: هو أنحى من سيبويه. توفي رحمه الله سنة 761هـ. [بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة] للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ج 2/68) - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - طبعة دار الفكر.

قال المصنف رحمه الله :

١- حَمِدْتُ إِلَهِي ثُمَّ صَلَّيْتُ أَوَّلًا عَلَى سَيِّدِ الرُّسُلِ الْكَرَامِ ذَوِي الْعُلَى

(حمدت إلهي) بالإضافة للاستعطاف، بمعنى: معبودي، ومعنى حمدت: أثنت ومدحت. وصدر به أداء لحق شيء مما وجب من شكر نعمائه تعالى، التي منها تأليف هذه القصيدة، واقتداء بالقرآن وامثالاً، كما روي عنه عليه السلام: «كل أمر ذي بال» - أي ذي حالة حسنة - «لا يبدأ فيه بالحمد فهو أثر أو أجذم أو أقطع أو أبرص»^(١) ومعنى ذلك: ناقص شرفه. وهو على قسمين:

حسي: كأن يمنعه مانع من تمام ما رآه كالموت.

ومعنوي: كأن يأتي به تماماً ويقل النفع به.

فإن قلت: لِمَ ساقه بصيغة الفعل مع أن صيغة الاسم مرجحة بثلاثة أوجه؟ قلت: لثلاث يحمل ذلك بنفسه، «ع» وصرح بإسناده إلى نفسه لأنه أنص من الجملة الاسمية وإدخال النفس في رتبة العبودية، وأن يدل على أن الحمد من الفرائض العينية.

(١) أبو داود، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، رقم 4840 - ابن ماجه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم 1894: كلاهما من طريق قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقره هذا، هو ابن عبد الرحمن المعافري، قال عنه في التقريب: صدوق له مناكير. وقال أبو داود: رواه يونس وعفيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، قال الدارقطني وهو الصواب. وكلهم ثقات.

والإله: هو الواجب الوجود المستحق للعبادة، ومعناه: هو الغني عن كل ما سواه، المفتقر إليه كل ما عداه.

ثم ثنى على النبي المختار ﷺ وهي زيادة تكرمة وإنعام.

فقال: (ثم صليت أولاً) و«ثم» هنا بمعنى «الواو»، كأنه يقول: وصليت أولاً، أي: ابتدأت بالحمد والصلاة قبل كل شيء قاله «ت» مع احتمالات تركتها. قلت: قوله: «أولاً» متعلق بقوله: «حمدت» أي: حمدت أولاً قبل كل شيء إلهي ثم صليت، ف«ثم» على بابها، والله أعلم.

وهل صلاة الله على رسوله ﷺ ثناؤه عليه، عند الملائكة دعاء؟ أو هي من الله رحمة، ومن الملائكة رقة ودعاء بالرحمة؟ أو هي من الله تشریف وزيادة تكرمة للنبي ﷺ ولغيره رحمة؟ أو هي من الله ومن الملائكة تبريك؟ فمعنى يصلون يباركون. أقوال.

قوله: «أولاً» أصله على الأصح أول على أفعل فقلت الهمزة واواً ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثليين.

ثم استعمل «سيدي» في غير الله بناء على قول من أجازته قائلاً: بجواز إطلاقه على الله تعالى وعلى غيره، وقيل: لا يطلق إلا على الله ونسب للإمام مالك. وقيل لا يطلق إلا عليه ورُدَّ بقوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»^(١)، ويقول تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحْشُورًا﴾ [آل عمران، الآية: 39] ﴿وَأَلْفِيًا سَيِّدَهَا لَدَا آلِ يَاسِينَ﴾ [يوسف، الآية: 25] وهو الذي ترفع إليه الحوائج في الدنيا والآخرة، فقال: (على سيد الرسل) بتسكين السين عوض الضم تخفيفاً وهو جمع رسول بمعنى مرسل، وهو: «إنسان بعثه الله لعباده يبلغهم أحكامه التكليفية».

هل النبي والرسول مترادفان؟ خلاف. والسيد أصله سَيُّود لأنه من السوود اجتمع فيه ياء وواو فقلت الواو ياء وأدغمت، ومعناه: الكامل

(١) ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم 4308. ضعيف بهذا اللفظ لأن فيه علي بن زيد بن جدعان قال عنه في التقريب: ضعيف. ويصح بلفظ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع» رواه مسلم، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، رقم 2278.

المحتاج⁽¹⁾ واستعمله في غير الله للدلالة على جوازه. (الكرام) نعت للمرسل، وهو بفتح الراء العطاء والإحسان جمع كريم والكريم كل ما يرضى ويحمد في بابه. يقال وجه كريم، أي: مرضي في حسنه وجماله، وكتاب كريم أي: مرضي في معانيه وفوائده، ومطر كريم، أي: مرضي فيما عنه من المنافع اهـ.

(ذوي) أي: أصحاب، (العلا) بضم العين مقصور، الرفعة والمزية وقيل بالفتح والمد الرفعة والشرف، قَصْرُهُ ضرورة.

2- مُحَمَّدُ الْمُبْعُوثُ لِلْخَلْقِ رَحْمَةً وَأَصْحَابِهِ طُرَا أُولَى الْفَضْلِ وَالْعَلَا

(محمد) بدلاً من «سيد» وهو اسم عربي وزنه مفعّل من أوزان المبالغة، والتضعيف الذي فيه للتكثير، سمي به لأنه جمع الخصال المحمودّة من الأفعال والأقوال ونعته بقوله: (المبعوث) أي: المرسل (للخلق) أي: الخلق حال كونه (رحمة) لهم والخلق بمعنى المخلوق وهو يشمل الجن والإنس.

السبكي⁽²⁾: أرسل إلى الخلق كافة من بني آدم، والأنبياء نواب له بعثوا بشرائعه، وهو نبي الأنبياء أرسل إلى الجن بالاجتماع، وإلى الملائكة في أحد القولين، نقله السيوطي⁽³⁾ في كتاب الخصائص⁽⁴⁾.

(1) قوله: «الكامل المحتاج» لا يستقيم معناه إلا بتوضيح مفاده: أن النبي ﷺ كامل من حيث بشريته، محتاج أي: مفتقر إلى ما عنده. وإلا فالسيد هو الكامل المحتاج إليه بإطلاق، ولا يتصور إلا في الله جلّ وعلا. واستعمله في حق غير الله سائغ، نطق به الكتاب والسنة [انظر: «مواهب الجليل»، للحطاب (ج 1/ ص 20)].

(2) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى السبكي، يلقب بتاج الدين ويكنى بأبي نصر، كان عالماً بعلوم جمّة، منها: الفقه والأصول والحديث والتراجم والأدب والعربية بأنواعها، له مؤلفات عديدة. توفي رحمه الله سنة 771 هـ. [انظر «الدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر (ج 2/ ص 425)].

(3) هو عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، البحر الذي جمع له الله علوماً كثيرة، ورزق التبحر في سبعة منها، وهي: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع على طريقة البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة. على حدّ تعبيره. توفي رحمه الله سنة 911 هـ. [الطبقات الصغرى، للشعراني (ص 17)].

(4) وتمام عنوان هذا الكتاب: الخصائص والمعجزات النبوية، للسيوطي.

«ت»: «فإن قلت: الرحمة كانت للكافر في بعثه ﷺ مع أنه حجة عليهم. فالجواب: أنهم رحموا به حيث أنهم لم يصابوا بما أصيب غيرهم من الأمصار الماضية كالطوفان والصيحة وشبه ذلك من المصائب العظيمة، قال ابن عباس: «رحمة لهم إذ عوفوا مما أصيب به غيرهم من الأمصار المكذبة».

(و) على (أصحابه طراً) أي: جميعاً، (أولي) نعت لأصحابه، معناه أصحاب (الفضل) وهو الكمال الذي لا يتصور معه نقص، قال الجوهري⁽¹⁾: الفضل والفضيلة خلاف النقص. (و) أولي (العلا) نعت لأصحابه، وهو بالضم مقصور، الرفعة والشرف وفيه الفتح مع المد بمعنى قاله الجوهري. «ع»: هو بفتح العين ممدوداً بمعنى الشرف فقصره لضرورة الوزن، وباختلاف معنى اللفظين يسلم من عيب الإيطاء⁽²⁾ على مذهب الجمهور.

«تنبيه» أحسن ما يحد به الصحابي أن يقال: «الصحابي من لقي وهو حي مسلم النبي ﷺ ومات كذلك وإن لم تطل صحبته ولو لم يرو عنه شيئاً على الصحيح». ودخل فيمن اجتمع مؤمناً من لم يره كابن أم مكتوم، وخرج من مات مرتداً بقوله ومات كذلك.

3- وَبَعْدَ قَهْرِكَ تَبَيَّنَ مِنْ قَوَاعِدِ تَفْيِئِكَ إِعْرَاباً فَحَصَلَتْ تَفْطُلًا

(وبعد) ظرف مقطوع عن الإضافة لفظاً دون معنى، والعامل فيه فعل الشرط، والتقدير: مهما يك من شيء بعد هذا الكلام السابق. وهو مبني لانقطاعه عن الإضافة، وخص بالضممة لأنها حركة لم تكن فيه حال إعرابه. وقيل العامل «تَبَيَّنَ» المقدّر فلا يؤتى به أول الكلام بل عند الانتقال

(1) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، كان إماماً في اللغة والأدب، قرأ العربية على أبي علي الفارسي، والسيرافي، له مجمل اللغة، والصحاح. توفي رحمه الله سنة 393 هـ. [بني الوعاة (ج 1/ ص 446)].

(2) الإيطاء: مصطلح عروضي معناه: إعادة كلمة الروي بلفظها ومعناها بعد بيتين أو ثلاثة إلى سبعة أبيات.

من غرض لغرض آخر. وأول من نطق به شهير^(١)، ووافق في الاستقناع عن «ما» غيره من المصنفين. وعلى هذا فالمعنى: ويعدما أوردناه من الحمد والصلاة (فهاك) اسم فعل أمر بمعنى خذ، والكاف حرف تنصرف بحسب حال المخاطب من أفراد وتثنية، أو مع التذكير والتأنيث. وفي بعض النسخ «فهذه» يجعل الذال موضع الكاف و«ها» حرف تنبيه، وذو إشارة للقسيمة، والفاء جواب بعد قال، (نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة وبالذال المعجمة هي القطعة، وجمعها نبذ بضمها وفتح الموحدة، وقيل: هي ما قل لفظه وكثر معناه. ثم أتى «بمن» البيانية على أحد الاحتمالين فقال: (من قواعد) جمع قاعدة، وهي في اللغة أساس الشيء وعماده. وفي الاصطلاح: حكم كلي منطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه، كقولك: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وكقولك: كل جملة وقعت خبر المبتدأ فهي في محل رفع، فهذا حكم كلي ينطبق على مثل «قام أبوه» من قولك: «زيد قام أبوه» فيقال: هذه جملة وقعت خبراً عن المبتدأ، وكل جملة وقعت كذلك فهي في محل رفع وقس عليه. (تفيدك) أي: تفهمك هذه القصيدة (إعراباً) مراده به اللغوي الذي هو الإفصاح والبيان، والظاهر أن المراد به الإعراب المصطلح عليه، تفيدك كيفية إعراب الجملة (فحصله) فعل أمر ومفعوله ضمير الإعراب وفاعله ضمير المخاطب.

«ت» فإن قلت: مقصوده التحريض على تحصيل القصيدة إذ ذاك هو المؤلف من المؤلفين وإعادة الضمير للإعراب غير ذلك فما وجه الكلام؟ قلت: الإعراب المأمور بتحصيله هو الذي تفيدك القصيدة، وتحصيله قرع عن تحصيلها بل وعن الارتياض بها عناية، فما فعله أقوى في الحث من أن لو قال: «فحصلها» بضمير المؤنث العائد على النبذة.

(١) بمعنى مشهور، وهو آدم عليه السلام. وجرى الخلاف في أول من نطق بها بعد آدم عليه السلام على أقوال سبعة، أشار إليها بعض الفضلاء بقوله:

جرى الخلاف «أما بعد» من كان بادياً بها سبع أقوال وداوود أقرب لفصل خطاب ثم يعقوب قسهم فسحبان أيوب فكعب فيعرب

(تفضلاً) جواب الأمر أو جواب شرط مقدر وهو أظهر، وحرك النون كأنه قال: إن حصلته تحز فضلاً وشرفاً واللّه أعلم.

«تنبيه» قولنا: وذي إشارة للقصيدة، إنما صح رجوعها إليها مع عدم تقدمها، لأنه لما جزم بها واستحضرها في ذهنه وقوي رجاء عازماً بها صح عود الإشارة إليها، وقول «ت»: لعله آخره عن نظم القصيدة. غير ظاهر، إذ لا تطلب الإعانة على ما هو حاصل، فافهمه.

4- وذلك حكم الظرف والخمليتين مع بيان الذي قد جر حيث تنزلاً

(وذلك) الإعراب الذي أمرتك بتحصيله هو (حكم الظرف) أي: بيان حكمه من الإعراب، (و) حكم (الجمليتين) الاسمية والفعلية (مع) حكم (بيان الذي قد جر)، مراده المجرور بحرف جر فإنه لا بد له من متعلقه، ولكن لأجل النظم عبر كما أمكن، (حيث تنزلاً) أي: وقع، بمعنى أنه يبين حكم المجرور كيفما وقع في بابه متعلقاً ومحلاً وغير ذلك.

«ع»: فذا البيت أتى به الناظم كالفهرسة ليكون الطالب على بصيرة فيما هو ساع في تحصيله منه واللّه أعلم اهـ.

قلت: وفي «تثقيف اللسان»⁽¹⁾: ويقولون: «هذه فهرسة الكتاب» يجعلون التاء فيه للتأنيث ويقفون عليها بالهاء. قال الشيخ أبو بكر بن الأنباري⁽²⁾: الصواب فهرست بإسكان السين، والتاء فيه أصلية، قال: ومعنى الفهرست جملة العدد لفظة فارسية، ثم قال: فالفهرست اسم جملة المعداد والفهرست المصدر ومثل الفهرسة: الفذلكة، يقال: فذلكت الحساب إذا وقفت

(1) تمام العنوان: «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» لصاحبه ابن مكي الصقلي.

(2) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان، أبو بكر بن الأنباري، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة. له: الواضح في النحو، والأضداد، والمذكر والمؤنث. توفي رحمه الله سنة 328هـ، [بغية الرواة (ج 1/212)].

على جملة وهو من قول الإنسان إذا كتب حسابه وفرغ منه فذلك كذا وكذا
اهـ، تأمله.

ثم طلب العون من الله على إكماله فقال:

5- وَأَسْأَلُ رَبِّي اللَّهَ عَوْناً عَلَى الَّذِي قَصَصْتُ فَمَا زَالَ إِلَهٌ مُؤَمِّلاً

(وأسأل) أي: أطلب (ربي) أي: خالقي، أتى به إيذاناً بعظم حاجته وكثرة ضعفه فرجا مع ذلك عوناً منه على إكمال مراده، (الله) بالنصب بدل من ربي (عوناً) أي: قوة (على الذي قصدت) من الإعراب المذكور (فما زال الإله) أي: الواجب الوجود المستحق أن يعبد (مؤملاً) أي: مرجواً في أزل الأزل وإلى الآن ولا يخيب من دعاء جل وعلا بدليل قوله: ﴿أَدْعُوكَ أَسْتَجِبْ لَكَ﴾ [غافر، الآية: 60].

فإن قلت: هذا وعد من الله يجب الوفاء به ولا يجوز الخلف فيه ثم ترى الداعي لا يستجاب.

فالجواب: أنه استجيب بدليل ما خرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن أبي سعيد الخدري وهو قوله ﷺ: «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاثة: إما أن تعجل له دعوته في الدنيا، وإما أن تؤخر له في الآخرة، وإما أن يكف عنه السوء بمثلها»⁽¹⁾.

ولما فرغ من الخطبة شرع في بيان المقصود فقال:

(1) مصنف ابن أبي شيبة، 25 - كتاب الدعاء - 5 - باب في فضل الدعاء رقم 4. مع اختلاف في بعض الألفاظ وزيادة: (قالوا: إذا نكثرت يا رسول الله - قال: الله أكثر).

فصل في بيان الجملة

(فصل) وهو لغة: الحاجز بين الشيء والشيء، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل (في بيان) بعض أحكام (الجملة) إذ لم يذكر جميعها في هذا الفصل. فالجملة على ما قال في المعني: عبارة عن «الفعل وفاعله» كقام زيد، و«المبتدأ وخبره» كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، وأقائم الزيدان؟ وكان زيد قائماً، وظننته قائماً اهـ. ثم أشار الناظم إلى بيانها بالمثل قبدأ بمثال الفعلية فقال:

6- وَمِثْلُ أَتَى زَيْدٌ أَوْ الْحَقُّ وَاضِحٌ أَوْ إِنْ قَامَ زَيْدٌ جُمْلَةٌ قَدْ تَمَثَّلَا

(ومثل) قولك: (أتى زيد) جملة فعلية لأن الفعل في صدرها، وهو «أتى» وتسمى كلاماً وجملة لوجود الفائدة والتركيب الإسنادي. (أو) جاء الاسم في أولها مصدرة به نحو قولك: (الحق واضح) فاسمية تسمى وكلاماً وجملة إن أفادت كهذه. (أو) جاء الحرف واقعاً في أولها مع الفعل نحو قولك: (إن قام زيد) فهي أيضاً (جملة) فعلية لأن الفعل في صدرها وهو إن قام. «ت»: ولعله كررها إيماء منه إلى عدم اشتراط الإفادة في الجملة لأن جملة الشرط وحدها لا تفيد. قلت: هو غير ظاهر لأنه سينص على ذلك. «ع»: ولعله كررها إشارة منه إلى أن الأداة الحرفية لا أثر لها في الجملة من جهة التسمية على ما يأتي قريباً من كلامه.

قال بعض الشراح: وإنما كررها تنبيهاً على أنها تسمى جملة فعلية وإن تحذف عليها الحرف لأنه في حيز الانفصال.

(قد تمثلاً) أي: تبين يعني ما ذكر من الأمثلة الثلاثة.

«ت»: ويحتمل أن يكون ضميره عائداً على ما يفهم من السياق، أي: قد تمثلاً هو، أي: المقصود من الجملة ويحتمل أيضاً أنه أشار بهذا إلى أنه اتضح حتى صار مشاهداً من قبيل الحسيات مأخوذاً من قولهم تمثلاً بين يديه اهـ. ويحتمل أن يكون «تمثلاً» كما قال الجوهري: مأخوذاً من قولهم: مثلت له كذا تمثيلاً، أي: صورت له الجملة بالمثال الذي ذكر، غير جامع لأنه بقي عليه مثال ما تركب من المنزل منزلة المبتدأ والخبر والفاعل.

والكلام عبارة عن لفظ مركب مفيد مقصود لذاته. وخرج باللفظ الخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء، وبالمركب مثل زيد وعمرو من الألفاظ المفردة، وبمفيد المركب تركيب تقييد. وإلى هذا أشار بقوله:

٧- كَلَامًا تُسَمَّى إِنْ أَفَادَتْ وَجُمْلَةً وَإِلَّا فُتْسِمَى جُمْلَةً قَطُّ فَاعْقِلَا

(كلاماً تسمى) الجملة (إن أفادت) كقام زيد (و) تسمى (جملة) لوجود تركيب الإسنادي والمراد بالمفيد: ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر.

وظاهر كلام ابن هشام أن الإفادة مشروطة في الجملة كما اشترطت في الكلام وهو كذلك. وصرح الأزهري بخلافه وهو المشهور، ولذلك صدر به الناظم فقال: (ولاً) بأن لم تفد (فتسمى جملة قط)، ومثال غير المفيد: إن قام زيد، والمراد به ما لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه كما مثلنا. و«فاء» تسمى رابطة وهو يسكون السين وتخفيف الميم للضرورة، ويجوز أن يكون بالتاء والياء لأن كلا اللفظين وضعاً لذات واحدة، أحدهما مؤنث والآخر مذكر، وتوسطها ضمير، جاز تأنيث الضمير وتذكيره، والتأنيث في علمنا أحسن لأن الجملة مؤنثة.

ولما فرغ من بيان الجملة بالمثال وبين أنها أعم من الكلام حرص الطالب على تحصيل ذلك وتفهمه بقوله: (فاعقلا) وهو فعل أمر من عقل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وهو القاف. ثم الجملة تنقسم بالنسبة إلى التسمية: إلى فعلية وإلى اسمية فبدأ بالأول فقال:

٨- فِغْلِيَّةٌ قُلْ إِنْ يَكُ الْفِعْلُ صَدْرَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَاسِمِيَّةً كَالْفَتَى الْعَلَا

(ف) الجملة تسمى (فعلية قل إن يك الفعل صدرها) أي: في أولها قال الزبيدي^(١): صدر كل شيء مقدمه، ومراده أن الجملة إن بدئت بفعل تسمى فعلية سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وسواء كان متصرفاً أو جامداً أو ناقصاً، مبنياً للفاعل أو المفعول كـ: قام زيد ويضرب عمرو ونحو ذلك، وظاهره لا فرق في الفعل بين أن يكون مذكوراً أو محذوفاً، تقدم معموله عليه أو تقدم عليه حرف، أو لا، وهو كذلك.

(وإن لم يكن) الفعل في صدرها بل إنما كان فيه اسم صريح أو مؤول به (ف) الجملة (اسمية) تسمى (كالفتى العلا) لأن الاسم في صدرها و«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٢) كذلك.

تنبيهات:

الأول: «قط» المقدم هو بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وهو توكيد لتفي الماضي، وفيه لغات: فتح القاف وضمها مع تشديد الطاء المكسورة، وفتح القاف وإسكان الطاء، وفتح القاف وكسر الطاء المخففة مبني لشبهها بالحرف في الجمود، وقيل: لشبهها بحرف الغايا، وبني على

(١) هو محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي، الزبيدي، الحنفي، المتوفى سنة ٢٠٥ هـ صاحب إنتاج العروس من جواهر القاموس. [الأعلام للزركلي (ج ٧/ ص ٢٠)].

(٢) وهو مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه. روي: لأن تسمع، وأن تسمع. [جبهة الأمثال، للعسكري (ج ١/ ص ١٨٦)].

الحركات لالتقاء الساكنين، وخص بالضمة حملاً على «قبل» و«بعد»، أو لأنها أقوى الحركات، وكون «قط» اسم فعل بمعنى «حسب» ليس بصواب لأنه إذا كان بمعنى حسب فمعناه اكتف.

الثاني: «الفتى» هو الشاب ويكتب بالياء، ويقال في المؤنث: الفتاة وهو الشابة. والفعل في القياس فتى فتاء، وجمع الفتى فتية وفتيان، وجمع الفتاة فتيات. أو قيل: الفتى من دون ثلاثين سنة من الشبان.

الثالث: «العلا» بفتح العين والمد الرفعة والمنزلة، ويكتب بالياء على مذهب أهل الكوفة، وبالألف على مذهب أهل البصرة، أي: الفتى المحكوم بالرفعة والشرف قصره ضروره.

ثم نبه على أن الحرف إذا دخل على الجملة لا يغير التسمية بقوله:

٩- وَلَا تَغْتَبِرْ حَرْفًا تَقْدُمُ قَبْلَهَا كَقَدْ قَامَ زَيْدٌ أَوْ أَزِيدُ تَفْضُلًا

(ولا تعتبر حرفاً تقدم قبلها) أي: الجملة من حيث هي اسمية كانت أو فعلية. وكذلك أتى بمثاليين، والحرف يشمل حرف العطف وحرف النفي وغيرهما، سواء غير الإعراب دون المعنى نحو: إن زيداً قائم، أو لم يغير واحداً منهما (كقد قام زيد: أو) غير هذا المعنى دون الإعراب كقولك: (أزيد تفضلاً) أو غيرهما معاً نحو: ما زيد قائماً.

«تنبيه»: «ت»: لو قال: «قبله» بتذكير الضمير العائد على الجزء المصدر من الجملة لكان أنسب اهـ.

١٠- وَمَا هُوَ فِي أَصْلِ الْكَلَامِ مُصَدِّرٌ فَمُعْتَبَرٌ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ تَخْصُلًا

(وما) أي: الذي (هو في أصل الكلام)، وقوله: (مصدر) به تعلق «في أصل» أي: ولما هو مصدر به في الأصل لا في اللفظ (فمعتبر) في الجملة (من غير خلف) بضم الخاء وسكون اللام اسم المصدر الذي هو الخلاف، أي: من غير خلاف

(تحصلاً) فيه اعتباره أمر متفق عليه ويحتمل أن يكون أمراً لتحصيل ما ذكر .
ثم أشار إلى أمثلة الجملة الفعلية فقال :

11 - فَبِمَنْحِلِيَّةٍ عَمْرَأَ رَأَيْتُ وَخَالِدًا أَجْرُهُ وَمَا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْمُبْجَلُ

12 - وَكَيْفَ أَتَى زَيْدٌ وَأَيُّ غُلَامِهِمْ ضَرِيتُ فَإِنْ زَيْدٌ أَتَاكَ فَحَظُّكَ

(ف) الجملة (فعلية) من قولك : (عمرأ رأيت، و) من قولك : (خالدأ أجره و) من قولك : (يا زيد الكريم) أي : المتعم بغير عوض، وقيل : هو الجامع لأوصاف الكمال اللائق باعتباره، وعلى الحقيقة لا كريم إلا الله، ونعته ثانياً بقوله : (المبجلا) أي : المعظم . (و) من قولك : (كيف أتى زيد) ومن قولك : (أي غلامهم ضريت، و) من قولك : (إن زيد أتاك)، والجملة من جميع ما ذكر كلها جملة فعلية لأن صدورها في الأصل أفعال ولأن هذه الأسماء في نية التأخير .
وإنما كان (عمرأ رأيت) ونحوه فعلية لأن «عمرأ» مفعول «رأيت» وهو في نية التأخير .

وأما (خالدأ أجره) بالراء والزاي على ما في النسخ فهو من باب الاشتغال، عامله محذوف تقديره : أجر خالدأ أجره، فهو جملة فعلية .

وأما (زيد الكريم المبجلا) فزيد منادى مبني على الضم وهو منصوب المحل لأنه مفعول بمحذوف تقديره : ادعوا، نابت عنه ياء النداء فالجملة فعلية أيضاً .

وأما (كيف أتى زيد) إنما كانت جملة فعلية لأن الاسم الذي هو «كيف» ليس مصدراً في أصل الكلام، فـ«كيف» حال من زيد والعامل فيه «أتى»، وقدم لأنه من أدوات الصدور .

وجملة (أي غلامهم ضريت) فعلية لأن الاسم المصدر فيها ليس مصدراً في أصل الكلام .

(وإن زيد أتاك) تعين كونه فعلية لأن «إن» مما يختص بالفعل والتقدير «وإن أتاك زيد أتاك» فهو من باب الاشتغال .

ولما ذكر الأمثلة وتنوعها، وكان بعضها يحتاج إلى بيان حسن، واحتاج أن يحرض ويحث الطالب على الاعتناء بها فجاء الأمر من قوله: (فحصلاً) ذلك في محله ومركزه، غاية ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ولما زاد في المعنى فسمى ثالثاً وهو الظرفية قال: وهي المصدرة بظرف أو مجرور، أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

٣٣ - وَنَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ بَعْضُ كَقَوْلِهِمْ أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ أَوْ أَعِنْدَكَ ذُو الْوَلَا

(ويحتمل الوجهين) وهما كونها اسمية وفعلية (بعض كقولهم) في مثال المجرور الواقع همزة الاستفهام قبله (أفي الدار زيد) ووجه الاحتمال أن زيدا يحتمل أن يكون مبتدأ وما قبله خبراً مرفوعاً بمبتدأ مقدر تقديره كائن أو مستقر وعليه فالجملة اسمية، ويحتمل أن يكون مرفوعاً باستقر مقدراً الجملة فعلية.

(أو) قولهم في مثال الظرف الواقع بعد الهمزة المذكورة (أعندك ذو الولا) ثم هذان الوجهان محل لاختلاف التقديرين كما في هذه المسألة، أو لاختلاف التحويين لأنك إن قدرت الاسم المرفوع بعدهما مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر فهي اسمية ذات خبر في الأولى وذات فعل مغن عن الخبر في الثانية، وإن قدرته فاعلاً باستقر ففعلية.

«س»: فإن قلت: لا خفاء أن المرفوع بعدهما إن قدر مبتدأ كانت اسمية فهل الأمر كذلك إذا قدر مرفوعاً باستقر؟

قلت: لا يقال ذلك على الإطلاق بل ينظر إلى متعلقهما فإن قدر فعلاً كانت فعلية وإن قدر اسماً كانت اسمية اهـ.

«تشبيه» و«الولا» في البيت بمعنى الموالى والأنصار، ويقال: بنو فلان، ولأوك، أي: موالوك وأصله القرابة، «بعض» هو بالتشوين لإفراده عن الإضافة لفظاً وإن كان مما يلزم الإضافة معنى قاله «ت».

باب بيان الجملة الكبرى والصغرى

باب في (بيان الجملة الكبرى و) الجملة (الصغرى) وتعبيره في هذه الترجمة بـ «فعلى» أفعال مقرونة بآل هو الصواب كما في المعنى.
فالكبرى هي التي صدرها اسم أخير عنه جملة كـ: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه. فالكبرى على هذا لا تكون إلا اسمية، وقيل: إن ضابط الكبرى هي: التي يقع الخبر بها جملة.
وبدا الناظم بها فقال:

14- **وَزَيْدُ أَبَوْهَ قَائِمٌ وَمُحَمَّدٌ أَتَى جُمْلَةً كَبْرَى فَمُخَذُهُ مُثَلًّا**

(و) جملة (زيد أبوه قائم) من مبتدأ وهو «زيد» وخبره وهو «أبوه قائم» جملة كبرى لكون الاسم في صدرها وأخير عنه جملة.
(ومحمد أتى) من مبتدأ وهو «محمد» وخبره وهو جملة «أتى» من الفعل وضمير الفاعل (جملة كبرى) لكون الاسم في ابتدائها وأخير عنه جملة، وهذا من باب حذف الأوائل لدلالة حذف الأواخر عليه.
(فمخذه) أي: هذا الكلام المتضمن لأمثلة الجملة حالة كونه (مثلاً) أي: مبيناً بالمثال.

ثم اعلم أن الصغرى هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل أو في الحال اسمية كانت أو فعلية وهي الواقعة خبراً.

وإليها أشار الناظم بقوله :

15 - وَصَغْرَاهُمَا زَيْدٌ مُقِيمٌ وَعَامِرٌ مُعْنَى وَبَكْرٌ ذُو غَرَامٍ بِمَنْ خَلَا

(وصغراهما) أي : الجملتين الاسمية والفعلية ذكر لهما الناظم ثلاثة أمثلة :

فالأول : (زيد مقيم) فـ«زيد» مبتدأ و«مقيم» خبره .

(و) الثاني : (عامر معان) فـ«عامر» مبتدأ و«معان» خبره ، ووقع عند «ت» «عامر معنَى» وهو مفعول بالتشديد اسم مفعول مأخوذ من العناء وهو التعب والنصب ولا معنى لما في بعض النسخ معين بنية اسم الفاعل من الإعانة اهـ .

(و) الثالث : (بكر ذو غرام بمن خلا) فـ«بكر» مبتدأ و«ذو غرام» خبره و«بمن» جار ومجرور و«خلا» فعل ماض وفاعله «ذو» أي : صاحب غرام بالذي خلا ومضى . وما ذكره لم يكن مطابقاً لما ذكرنا في التقسيم والله أعلم ، لأن ما ذكره من ثلاثة أمثلة إنما هي كلها للاسمية المركبة من مفردين ولم يذكر تمثيل الفعلية المركبة من مفردين .

ثم نبّه على أن بعض الجمل تنقسم بالنسبة إلى الوصفية إلى صغرى وكبرى باعتبارين بقوله :

16 - وَكُبْرَى وَصَغْرَى قَدْ تَكُونُ كَخَالِدٍ أَبُوهُ أَخُوهُ عَالِمٌ بِالَّذِي تَلَا

(وكبرى وصغرى قد تكون) الجملة (ك) قوله : (خالد أبوه أخوه عالم بالذي تلا) فـ«خالد» مبتدأ و«أبوه» مبتدأ ثانٍ و«أخوه» مبتدأ ثالث و«عالم» خبر المبتدأ الثاني وهو «أبوه» والهاء من أخوه هو الرابط بينهما مع خبره وهما أبوه وأخوه عالم خبر عن الأول أعني خالد والهاء من أبوه هي الرابط بينهما فالمجموع من خالد وعالم وما بينهما يسمى جملة كبرى لا غير ، لأن صدرها هو «خالد» اسم مرفوع على الابتداء فجملة (أخوه عالم) تسمى جملة صغرى خاصة لأنها كانت خبراً عن مبتدأ وهو أبوه .

وأما جملة (أبوه أخوه عالم) فإن نظرت إلى أنه اسم أخبر عنه بجملة وهي (أخوه عالم) فهي كبرى. وأما مجموع المثال وهو خالد إلى آخره فهو جملة كبرى لأن في صدرها اسماً أخبر عنه بجملة، كما أن قوله: (أخوه عالم) جملة صغرى فقط خلافاً لظاهر عبارة الناظم فافهمه.

وجزم «ع» بأن «قد» في البيت للتقليل، وأما «ت» فهو لديه يحتمل التقليل وغيره فانظره.

«تتممة» قد تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى لفقد الشرطين نحو «قام زيد» و«هذا زيد قائم».

ثم أشار إلى أن بعض الجمل تحتمل الوجهين فقال:

17 - وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ بَعْضُ كَلَامِهِمْ كَمَثَلِ أَنَا آتِيكَ فِي التَّمَلِّي نَزْلاً

(ويحتمل الوجهين) وهما كونها كبرى وصغرى (بعض كلامهم) أي: النحاة في «أل» في «الوجهين» للعهد فأما أمثلة هذا الكلام فما كان (كمثل) قوله تعالى: (أنا آتيك في) سورة (التمل) قد (نزلاً) أي: وقع، قال الجوهري: وهو في الأصل النزول في مهلة.

ويحتمل «آتيك» أن يكون: فعلاً مضارعاً ومفعولاً به، وعلى كونه فعلاً مضارعاً فأصله «آتيك» فاجتمعت الهمزتان فسهلت الثانية بإبدالها ألفاً فهي على هذا التقدير كبرى لأن صدرها اسم أخبر عنه بجملة من فعل وفاعل مستتر تقديره أنا.

وأن يكون: اسم فاعل مضافاً لكاف الخطاب، وعليه لم يبق فيه إلا همزة واحدة وهي فاء الفعل، والهمزتان اللتان تكونان في المضارع همزة المتكلم وهمزة أرجعت في اسم الفاعل في «آتيك» بعد أن كانت محذوفة في قولك: «هو آت» للإضافة ولولاها لما رجعت، والجملة على هذا التقدير صغرى لأن «أنا» مبتدأ و«آتيك» خبره، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء استثقلاً.

وأما وجه احتمالها في قوله :

18 - وَدَرَهُمْ ذَا فِي الْكَيْسِ ثُمَّ مُحَمَّدٌ مُقِيمٌ أَبَوْهَ لِمَا فَهَمَّتْهُ مَسْهَلًا

(ودرهم ذا في الكيس) بكسر الكاف: وعاء للدرهم، فاحتمال تقديره متعلق المجرور «استقر» أو «مستقر» بالفعل الماضي أو باسم الفاعل فالجملة فيهما على التقدير الأول كبرى لكون الاسم في صدرها وهو «درهم» خبرها جملة وهو استقر مع فاعله.

وعلى الثاني صغرى إذا لم يكن فيها إلا مفرد وهو «مستقر» المقدر أخبر به عن مفرد وهو «درهم» على ما عند الناظم في تعريف الصغرى.

(ثم) وجه احتمالها في قوله: (محمد مقيم أبوه) أنه يحتمل أن يكون فيه تقديم وتأخير «هو» أي: أبوه بأن يكون «محمد» مبتدأ ثانٍ «ومقيم» خبره والجملة من المبتدأ وخبره خبر عن الأول وهو «محمد» فالجملة كبرى لأن الاسم في صدرها قد أخبر عنه بجملة وأن يكون قوله: «محمد» مبتدأ و«مقيم» خبره و«أبوه» فاعل بمقيم فالجملة صغرى لأن الخبر وهو «مقيم» لما رفع الظاهر لا يقال إنه من قبيل الجملة بل من قبيل المفردات نحو: إن زيداً قائم أبوه، وكان زيد قائماً أبوه، إذ لو كان جملة لم يعمل فيه عامل كالمحكي من الجمل، ولكن لما عملت فيه العوامل علمنا أنه ليس من قبيل الجمل، بل إنه من قبيل المفردات كما ذكرنا.

ثم خرض الطالب على فهم ما ذكر من قوله: وصغراهما زيد إلى هنا إذ من عادته أن يخرض وهو كلام حسن فقال: (قافهمته) بفتح الهاء فإذا فهمته تجده كلاماً (مسهلاً) من السهولة ضد الصعوبة.

تبيينان:

الأول: فهم من كلامه أن هذا غير محصور نحو: «إنما» إذ يحتمل أن يكون التقدير إنما أنت تسير سيراً وما أشبه ذلك.

الثاني: قوله كمثل «ت»: أشار به إلى أن هذا لا يتمشى في آية منها قوله

تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [هود، الآية: 76] بل تتعين الوصفية لرفعه الظاهر وهو «عذاب» إذ ما افتتح بهمزة المتكلم يستتر مرفوعه أبداً، وقوله في مريم: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَزْوَاجٌ﴾ [مريم، الآية: 95] لا يصح الإخبار بمضارع مفتتح بهمزة المتكلم عن لفظ لعدم الرابط وقوله فيها أيضاً: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا لِيَاقِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم، الآية: 93] اهـ. وبه يندفع كلام بعضهم هنا، والله أعلم.

باب انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين

هذا باب (انقسام الكبرى إلى ذات وجه) واحد (و) إلى كونها (ذات وجهين) وهذه الترجمة من تراجم المغني، وذات الوجهين هي التي كانت اسمية الصدر فعلية العجز لأنها باعتبار الاسم الواقع صدرها تسمى اسمية وباعتبار الفعل واقع في عجزها تسمى فعلية فهي ذات اعتبارين، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

19 - وَإِنْ جَاءَكَ اسْمٌ صَدْرٌ كَبِيرٌ وَعَجْزٌهَا أَتَى الْفِعْلُ تُسَمَّى ذَاتَ وَجْهَيْنِ فَأَقْبَلَا

(وإن جاءك اسم صدر كبير وعجزها) بإسكان الجيم وهو هنا مقابل الصدر، فيتناول كونه في وسط التركيب ك: زيد قام أبوه، واحترز بالكبرى من الصغرى فلا مدخل لها هنا، ولا مفهوم للاسم ولا للفعل في كلامه، لأن ذات الوجهين أيضاً يكون الفعل في صدرها والاسم في عجزها ك: ظننت زيدا أبوه قائم، فأبوه قائم جملة في محل المفعول الثاني، فإن نظرت في الجملة من صدرها ففعلية، ومن عجزها فقط فاسمية بناء على أن الكبرى كما تكون مصدرة بالاسم تكون مصدرة بالفعل كهذا المثال ولم يجر عليه الناظم تبعاً لما عند الجمهور ولم يرتضه في المغني.

قال الجوهري: العجز مؤخر الشيء يذكر ويؤنث.

وهو منصوب على الحال، ويعد كونه ظرفاً قاله «ت»، أما قوله (أتى الفعل تسمى ذات وجهين) فمعنى كلامه أن كل جملة كبرى في

صدرها الاسم، وفي عجزها الفعل، كان ماضياً أو مضارعاً، فهي ذات وجهين. ومرادهم بذات الوجهين أن تكون موصوفة بذلك، كما في نحو: زيد قام أبوه، لأنك إن نظرتها من أولها، قلت: هي اسمية إذ الاسم في صدرها، وإن نظرتها فقط في العجز، قلت: جملة فعلية.

قوله: (فاقبلا) أمر «قبل» «يقبل» بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، أي: فاقبل أيها الطالب هذا الضابط لا تأباه، وألقه بدل من نون التوكيد.

ثم ذكر لها ثلاثة أمثلة أشار لأولها بقوله:

20 - كَقَوْلِكَ زَيْدٌ يَسْتَجِيشُ غَلَامَهُ وَعَمَرُوْهُ أَتَى وَالْحَقُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

(كقولك زيد يستجيش غلامه) فزيد مبتدأ «يستجيش» فعل مضارع استجاش بمعنى استجمع وحشر. الجوهري: استجاشه طلب منه جيشاً. ولوقوع الاسم في صدرها وهو «زيد» والفعل في عجزها وهو «يستجيش» كانت ذات وجهين.

(و) الثاني: (عمرو أتى) «فعمرو» مبتدأ و«أتى» فعل ماض وفاعل جملة في محل الخبر، وجملة «عمرو أتى» ذات وجهين لأن صدرها اسم وهو «عمرو» وعجزها فعل وهو أتى.

(و) الثالث (الحق ما زال أعدلا) ف«الحق» مبتدأ و«ما» نافية «زال» من أخوات كان اسمها ضمير «الحق»، أعدلا خبرها. لأن صدرها اسم وهو «الحق» وعجزها الفعل وهو «ما زال». ويؤخذ من هذا المثال أن الفعل الواقع في عجزها كما يكون غير ناسخ يكون ناسخاً فافهمه قاله «ع».

وقول «ت»: «وذكر ثلاثة أمثلة من ذوات الوجه». صوابه: من ذوات الوجهين، والله أعلم.

وذات وجه واحد هي التي وقع في صدرها اسم ولم يقع الفعل في

عجزها، وهي ذات اعتبار واحد وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

21- وَإِلَّا فَذَاتُ الْوَجْهِ تُسَمَّى كَعَامِرٍ أَبَوْهُ مُقِيمٌ فَافْهَمْنَهُ مُكْمَلًا

(ولا) إن لم يكن الاسم في صدرها والفعل في عجزها، بل كان الاسم في صدرها وفي عجزها، أو كان الاسم في عجزها والفعل في صدرها، (ف) هي (ذات الوجه) الواحد (تسمى) أي: كونها اسمية ليس إلا، (كعامر أبوه قائم) فالجمله في هذا المثال ذات وجه واحد لانتفاء الشرط الثاني وهو وقوع الفعل في عجزها.

وفهم من كلامه أن لها أمثلة غير ما ذكر نحو: زيد أبوه قائم، ونحو: ظننت زيدا يقوم أبوه، فالجمله في هذين المثالين ذات وجه واحد قطعاً. (فافهمنه) أي: هذا الباب حالة كونه (مكملاً) فلا نقص والضمير في «افهمنه» للمخاطب والألف في «مكملاً» لإطلاق القافية.

فإن قلت: قدم الناظم ذات الوجهين عن ذات وجه واحد ما الحكمة في ذلك؟

قلت: هو في ذلك تابع لابن هشام في المغني فانظره فإنه ساقها هكذا.

الجملة التي لا محل لها من الإعراب

ثم انتقل إلى ذكر الجملة التي لا محل لها فقال: «الجملة التي لا محل لها من الإعراب» الذي هو الرفع والنصب والجزم والجملة على قسمين: ما لها محل، وما لا محل لها.

وبدأ الشيخ رضي الله عنه بالتي لا محل لها تبعاً لابن هشام، قال في المغني: وبدأنا بالجملة التي لا محل لها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو أصل في الجملة اهـ.

وهي سبع:

الأول الابتدائية، وإليه أشار بقوله:

- 22 - وَإِنْ فِي ابْتِدَاءِ الْقَوْلِ جَاءَتْكَ جُمْلَةٌ كُنَّا قَسْحًا أَوْ غَلَامًا أَقْبَلًا
23 - فَلَيْسَ لَهَا أَصْلًا مَحَلٌّ وَسَمَّيْنَاهَا بِجُمْلَةِ الْاِسْتِثْنَاءِ فَهِيَ قَدْ اغْتَلَا

(وإن في ابتداء القول جاءتك جملة) اسمية كانت أو فعلية، و«في ابتداء» متعلق بـ«جاءتك» أي: وإن جاءتك جملة في ابتداء (القول)، أي: الكلام. وهي نوعان: أحدهما: الجملة المفتحة بها المصنف كقولك ابتداء: زيد قائم.

(أو غلامك أقبلًا) أي: ثانيهما: الجملة المنقطعة مما قبلها نحو: «مات فلان، رحمه الله».

وجواب الشرط قوله: (فليس لها أصلاً محل) من الإعراب. قال «ع»:

«أصلاً» منصوب بنزع الخافض. «ت»: معناه قطعاً. وقال بعض من تكلم عليه: في نصبه احتمالات إما على التمييز والنصب على الظرفية، أو على إسقاط الخافض أي: «في الأصل» اهـ.

وضمير (لها) للجمله (وسمها) أي: الجمله الابتدائية أيضاً (بجمله الاستيناف فهو) أي: تسميتها بالاستيناف (قد اعتلا) أي: ظهر وارتفع عن تسميتها بالابتدائية.

قال في المعني: لأن الابتدائية تطلق أيضاً على الجمله المصدرة بالمتداً ولو كان لها محل من الإعراب.

قلت: وعليه بينهما عموم وخصوص من وجه فكل استينافية ابتدائية، وليس كل ابتدائية استينافية، فالابتدائية أعم. ومن أمثلة الجمله المستنافة الجمله الواقعة في قول جرير رحمه الله:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجْلَةٍ أَشْكَلُ

الإشكال: الذي فيه بياض يخالطه حمرة، ف«ماء دجلة» مبتدأ ومضاف إليه و«أشكل» خبر، وجمله المبتدأ وخبره مستنافة، هذا مذهب الجمهور، وخالف أبو إسحاق⁽¹⁾ وابن درستويه⁽²⁾ ما قال الجمهور وإليه أشار:

24- وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقٍ جَرَّ مَحْلَهَا إِذَا وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ حَتَّى وَأَبْطَلَا

(وقال أبو إسحاق) يعني الزجاج (جر محلها) أي: الجمله (إذا وقعت من بعد حتى) الابتدائية و«من» في كلامه زائدة ويؤيده كونها لم تذكر في كلام ابن

(1) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. كان من أكابر أهل العربية، حسن العقيدة وكان من أهل الفضل والدين، وكان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد. له: الاشتقاق، ومختصر النحو، وشرح أبيات سيبويه، توفي رحمه الله سنة 311هـ. [بغية الوعاة (ج1/ص411)].

(2) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه - بقسم الدال والراء - ابن المرزبان أبو محمد النحوي، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه جيد التصنيف، صاحب المبرد ولقي ابن قتيبة، له الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وغيرهما، توفي سنة 347هـ. [بغية الوعاة (ج2/ص36)].

هشام ونصه عن الزجاج وابن دُرستويه: «أن الجملة الواقعة بعد حتى في موضع جر بحتى» اهـ.

ودرستويه بضم الدال والراء قاله السيوطي.

والى بطلان ما ذهب إليه أبو إسحاق، أشار بقوله: (وأبطلا) ووجه بطلانه، أن «حتى» هذه ليست حرف جر يجر ما بعده، والرواية فيه بالرفع، ولأن حروف الجر لا تتعلق بشيء عن العمل، وأيضاً كسرت همزة «إن» بعدها في نحو قولك: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، بكسر «إن» ولو كانت حرف جر لفتحت الهمزة وفاء بالقاعدة، وهي أنه إذا دخل حرف جر على «إن» فتحت همزتها كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج، الآية: 6] فلما لم تفتح الهمزة علمنا أنها ليست جارة فيتعين كون الجملة استئنافية وهو المطلوب.

والى الثانية مما لا محل لها وهي الواقعة صلة لاسم موصول أشار بقوله:

25 - كَذَا الْجُمْلَةُ الْمَوْصُولُ الْأِسْمُ بِهَا وَبِئْسَ لَهَا صِلَةُ الْحَرْفِيِّ خُذْهُ مُنْمَلًا

(كذا الجملة الموصولة الاسم بها) في عبارته تعقيد قال «ت»: كذا جملة الكلام الموصول الاسم بها، فـ«جملة» مبتدأ و«الكلام» مضاف إليه ما قبله و«الموصول» نعت في الملفظ للكلام، وفي المعنى للاسم، و«أل» الداخلة عليه هي للجملة والتقدير كذا جملة الكلام الذي وصل به الاسم.

فإن قلت: جملة الصلة لا تسمى كلاماً لأنها غير مفيدة.

قلنا: ليس المراد بالكلام المصطلح عليه بل أعم من ذلك على أن كثيراً من الأئمة لا يشترطون الإفادة حتى في المصطلح.

فإن قلت: كيف يكون لفظ الموصول صفة للكلام و«أل» الداخلة عليه واقعة على الجملة؟

قلنا: الإضافة بيانية وفي بعض النسخ «كذا الجملة» بتعريف «الجملة» بـ«أل» والموصول للجملة في اللفظ، وفي المعنى للاسم، أي: الجملة التي وصل الاسم بها كائنة كذا، أو لا محل لها، اهـ.

فمثاله : جاءني الذي قام أبوه ، من فعل وفاعل لا محل لها لأنها صلة الموصول .
 (و) هذه أعني الواقعة صلة لاسم موصول (مثلها) في الحكم الذي هو
 عدم المحل الواقعة (صلة) الموصول (الحرفي) يؤول مع صلته بالمصدر نحو :
 عجيب مما قمت ، أي : من قيامك فـ«ما» موصول حرفي على الأصح .
 وقول «ع» أو غيره : فـ«ما» في موضع جر بـ«من» يعني مع صلتها في
 موضع الجر بمن ، وأما هي وحدها فلا محل لها لانتفاء إعراب الحرف وكذلك
 «قمت» وحده لأنه صلة الموصول ، والله أعلم .
 (خذه) أي : هذا الكلام (مكملاً) المتبادر أنه اسم مفعول حال من مفعول
 خذ هذا الكلام «ت» . وفي نسخة «ع» (مثلاً) لم أره لغيره في عدة من النسخ .
 ولما كان الموصول اسماً وحرفاً مثلهما معاً بقوله :

26 - كَجَاءَ الَّذِي قَدْ خَافَ مِمَّا ضَرَبْتَهُ وَمَعْنَاهُ مِنْ ضَرْبِي لَهُ قَدْ تَمَثَّلَ

(كجاء الذي قد خاف مما ضربته) فجملة (خاف) من الفعل والفاعل لا محل
 لها لأنها صلة لـ«الذي» . (وضربت) من الفعل والفاعل لا محل لها صلة لـ«ما»
 هذا إذا قلنا بحرفية ما المصدرية وعليه عول المصنف لقوله في سببها مع
 صلتها (ومعناه من ضربي له) كذا قرره «ع» وله تنبيهان هنا فانظره .
 وضميره التثنية في قوله : (قد تمثلاً) عائد إلى صلة الاسم وإلى صلة
 الحرف معناه متضمناً بالمثال معاً .
 وإلى الثالثة مما لا محل لها وهي التفسيرية أشار بقوله :

27 - كَذَا جُمْلَةُ التَّفْسِيرِ وَهِيَ تُبَيِّنُ مَا ثَلَّثَهُ كَهَلْ هَذَا وَفِي افْتَرَبَ انْجَلَاً

(كذا جملة التفسير) وتسمى المفسرة (و) الجملة التفسيرية التي لا محل لها
 (هي) التي (تبين) أي : تكشف حقيقة (ما ثلثه) أي : تبعته من مفرد أو مركب
 وليست عمدة .

فخرج بحقيقة «ما تلت» صلة الموصول لأنها وإن كانت كاشفة وموضحة للموصول فلا تتضمن حقيقته بل تشير إليها بحال من أحوالها . وبـ«ليست عمدة» الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن : هذا زيد قائم . وهذا الحد لابن هشام ولكنه غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك : أسررت إلى زيد النجوى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان . إذ هي فضيلة كاشفة لحقيقة ما تلت من النجوى فيلزم أن لا يكون لها محل من الإعراب وهو باطل .

ومثل لها بقوله : (كهل هذا) ﴿إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء ، الآية : 3] فجملة الاستفهام الصوري هي «هذا إلا بشر مثلكم» للنجوى فلا محل لها .

والنجوى اسم للتناجي الخفي . و«هل» هنا للنفي بمعنى «ما» ولذلك دخلت «إلا» بعدها ، وقيل : إن جملة الاستفهام الصوري بدل من النجوى ، فيكون محلها نصباً بناء على أن «ما» فيه معنى القول يعمل في الجمل ، وهو رأي الكوفيين ، وهو إبدال جملة من مفرد نحو : عرفت زيدا ابن من هو ، صح بلفظه من الأزهرى .

ثم بين موضع هذا المثال بقوله : (وفي اقتراب) وهو متفق بقوله : (انجلا) أي : انكشف وظهر .

ثم أشار الناظم إلى أن جملة التفسير تأتي على ثلاثة أقسام :

28- مُجْرَدَةٌ تَأْتِي وَمَقْرُونَةٌ بِأَيٍّ وَأَنْ تَكْأَنَّ لِلْمُخْلَامِ أَنْ أَفْعَلًا

(مجردة عن) حرف التفسير (تأتي) الجملة كقوله تعالى : ﴿كَمْثَلِءَادَمَ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران ، الآية : 59] فجملة «خلقه من تراب» تفسيرية لـ«مثل» فلا محل لها من الإعراب .

(و) تأتي (مقرونة بأي) الذي هو حرف تفسير لقوله : «وترميني بالطرف أي : أنت مذنب» .

(و) تأتي مقرونة بـ (أن كـ) قولك : (أشرت للغلام أن افعل) وقوله تعالى : ﴿أَنْ أَصْنَعَ لَكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون، الآية : 27].
ثم إن الشلوبين⁽¹⁾ قال إن الجملة لا تقول لا محل لها مطلقاً بل في ذلك تفصيل كما أشار إليه المصنف بقوله :

29- وَقَالَ الشُّلُوبِيُّنُ الْمُفَسِّرُ مِثْلُ مَا يُفَسَّرُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْحَقُّ مَا خَلَا

(وقال) أبو علي (الشلوبين المفسر) أي : لغير ضمير الشأن (مثل ما) أي : الذي (يفسر في الإعراب) يعني أن الجملة المفسرة إنما تأتي على حسب ما تفسره، فإن ثبت لِمَا تفسر محل من الإعراب فهي كذلك في أن لها محلاً، وإلا بأن لم يثبت لِمَا تفسره محل فهي لا محل لها كذلك.

فأما الأول : فقوله تعالى : ﴿خَلَقْتُهُ﴾ من قوله : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [القمر، الآية : 49] بنصب «كل» فجملة «خلقناه» مفسرة للجملة المقدرة العامل فعلها في «كل» والتقدير «إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر» فجملة خلقنا المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة في موضع رفع لكونها خبر «إنا» كجملة «خلقناه» المذكورة، إذ هي في موضع رفع أيضاً بحسب ما تفسره.

ومثال الثاني : وهو ما إذا لم يكن لِمَا تفسره محل «ضربته» من قولك : زيداً ضربته، فإنها مفسرة بجملة مقدرة ولأن تقديره «ضربت زيداً ضربته» فلا محل للمقدرة وهي «ضربت» لكونها مستأنفة، إذ لا محل لها.

ثم أشار الناظم إلى أن المشهور في الجملة المفسرة عدم المحل لها سواء كان لِمَا تفسره محل أم لا بقوله : (والحق ما خلا) الذي تقدم من عدم المحل لها مطلقاً، خلافاً لأبي علي.

(1) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين - بفتح المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وبعدها ثنائية ونون، وربما زيد بعدها ياء النسبة، ومعناه بلغة الأندلس «الأبيض الأشقر». كان إمام عصره في العربية بلا مدافع آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب. صنف تعليقا على كتاب سيبويه وكتاب في النحو سماه التوطئة. توفي رحمه الله سنة 645هـ. [بغية الرعاة (ج2/ص224)].

فقوله: «المفسر» هو بنية اسم الفاعل لأنه أريد به جملة التفسير، والمتبادر في «مثل ما يفسر» أن يقرأ مجهولاً، أي مثل الذي تفسر به ويجوز أن يقرأ بالبناء للفاعل قاله «ت».

وإلى الجملة الرابعة مما لا محل لها وهي المعترضة أشار بقوله:

30- وَإِنْ تَتَعَرَّضُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ جُمْلَةٌ فَلَيْسَ لَهَا أَيْضاً مَحَلٌّ فَخَصْلاً

(وإن تتعرض بين شيئين) متلازمان (جملة) وهي إما للتسديد بالسين، أي: القوة، أو للإيضاح. والشيطان المتلازمان عبارة عن: كل شيء يتوقف على شيء آخر ويستلزمه، أي: كل منهما يستلزم الآخر بأن لا يوجد دون صاحبه، والله أعلم.

كالفعل مع فاعله فإنها تقع بينهما «شجاك - أظن - ربع»⁽¹⁾ ويروى بنصب ربيعي على أنه مفعول أول وشجاك مفعول ثانٍ.

والمبتدأ مع خبره كقوله ﷺ: «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث»⁽²⁾. فجملة الاختصاص وهي «معاشر الأنبياء» وقع بها الاعتراض بين «نحن» و«لا نورث». وقيل: هي في محل نصب على الحال.

وتقع بين الشرط وجوابه كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ﴾ [البقرة، الآية: 24].

والمواضع التي تقع فيها سبعة عشر موضعاً انظر المعني فقد استوعبها.

وجواب الشرط (فليس لها) أي: المعترضة (وأيضاً) مصدر أض يشيخ إذا عاد (محل) من الإعراب (فحصلاً) ذلك وأتقنه، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

(1) هذا المثال أصله بيت شعري وتماه:

شَجَاكَ أَفْظَرُ رُبْعِ الظُّلَمِ بَيْنَا وَلَمْ تَنْصِبْ بِمَنْزِلِ الْمَاذِلِيْنَا

(2) أصله عند البخاري، كتاب الفرائض، باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه صدقة» رقم 6728 - ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» رقم 1347.

والى جواز الاعتراض بأكثر من جملة أشار بقوله:

31- وَقَدْ تَعَرَّضَ جُمْلَتَانِ فُصَاعِدًا خِلَافًا لِقَوْمٍ قَدْ أَبَوْهُ فَاَقْبِلَا

(وقد تعرض جملتان فصاعداً) أي: فأكثر منهما و«قد» يحتمل أن تكون للتحقيق و«فصاعداً» حال (خِلَافًا لِقَوْمٍ) المراد به أبو علي الفارسي⁽¹⁾ وعبر عنه باسم الجماعة تعظيماً له واهتبالاً له لتصدره في الفن (خِلَافًا) حال أي: في حال كون الاعتراض بما ذكر مخالفاً لقول قوم فهو على حذف مضاف قاله «ت» (قد أبوه) بإسكان الواو، أي: منعوا الاعتراض بأكثر من جملة.

ويحتمل قوله: (فاقبلا) أن يقرأ بفتح الهمزة وكسر الباء الموحدة من الإقبال على الشيء، كأنه أمر بالإقبال على مسألة الاعتراض وما فيها من الخلاف كي يتضح ما هو الحق، ولو قال الناظم: «وجاء اعتراض باثنتين فصاعداً» لسلم من الطعن قاله «ت».

ومن الاعتراض بجملتين قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِنَّ الْأَذْكَرَ كَلَّا لَأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران، الآية: 36] معترضان بين الجملتين المصدرتين بـ«إني».

ومن الاعتراض بأكثر من جملتين قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُشْرُونَ فَلَسَّةً وَيُرِيدُونَ أَن يُضَلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَابِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء، الآيتان: 44، 45] فجملة ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَابِكُمْ﴾ جملة من مبتدأ وخبر، وجملة ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ مرتين جملة من فعل وفاعل، والباء في «بالله» زائدة هذا إن قدرت ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بيانا ﴿لِلَّذِينَ أُوتُوا﴾ وتخصيصاً لهم إذا كان اللفظ

(1) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أبو علي الفارسي الإمام المشهور واحد زماته في علم العربية، قال كثير من تلامذته إنه أعلم من المبرد له الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف، وغيرها. يقال: إنه لما عمل الإيضاح استقصاه، وقال: ما زدت على ما أعرف شيئا، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى وصنف التكملة، فلما وقف عليها، قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو. توفي رحمه الله سنة 377هـ. [انظر بنية الوعاة (ج 1/ ص 496).

عاماً في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، وأما إن كان بياناً له «أعدائكم» فالمعترض به جملتان لا غيره.

وأما جملة ﴿يَشْتَرُونَ﴾ ﴿وَيُرِيدُونَ﴾ فتفسر بمقدر، إذ المعنى: ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علق «من» بقوله: «انصيراً» أو بخبر محذوف على أن «يحرفون» صفة المحذوف، أي: قوم يحرفون، فلا اعتراض البتة. وذكر صاحب المغني عن الزمخشري^(١) أنه جاز الاعتراض بسبع جمل فانظره.

ثم لما كانت المعارضة تقع ملتبسة بالحالية ويعسر الفرق بينهما، أشار إلى بيان الأشياء التي يمتاز بها كل واحدة منهما عن الأخرى بقوله:

32- وَإِنْ تَلْتَبَسَ خَالِيَةً مَعَ هَذِهِ فَلَمَيَزْ بِأَشْيَاءِ أَنتُكَ مَعُولاً

(وإن تلتبس) أي: تختلط جملة (حالية مع هذه) الجملة المعارضة (فميز) ها (بأشياء أنتك) حالة كونها (معولاً) أي: مما يعتمد عليه، يقال: عولت على الشيء، أي: اعتمدت عليه وصيرت أمري إليه. وقوله: فميزها منهما، أي: المعارضة من الحالية، وقوله: بأشياء أي: بأشياء موجودة مع المعارضة مفقودة مع الحالية، وهي أربعة: أحدها: أن تكون مقرونة بالفاء وإليه أشار بقوله:

33- كَمِثْلِ اقْتِرَانِ الْفَايَةِ وَالْفَايَةِ أَنتُ طَلِباً أَوْ مِثْلِ سَوْفَ بِهَا صِلَاً

(كمثل اقتران الفاي بها) أي: المعارضة، أي: يجوز اقترانها بالفاء.

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جاز الله، كان واسع العلم كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متقناً في كل علم، معتزلاً قوياً في مذهبه مجاهراً به. له الكشف في التفسير، والمفصل في النحو، والأنموذج في النحر، وغيرها. توفي رحمه الله سنة 538هـ. [بغية الوعاة (ج2/ص279)].

وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرَّةِ يَنْقَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

قد «أن» في قوله: «أن سوف» مخففة من الثقيلة، وحذف اسمها، وخبرها جملة «يأتي» فصل بينهما حرف تسويق، والجملة سدت مسد مفعولي «اعلم» و«فعلم المرء ينقعه» جملة معترضة ميزتها الفاء من الحالية.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن الأشياء محصورة وعليه فالإتيان بالكاف في «كمثل» مشكل إذ لا فائدة لها مع «مثل».

قلت: قال «ت»: ولم يقل: مثلاً وهي كذا وكذا، لأنه لم يستوعب ذكر ما يقع به التمييز وجمع بين مثل والكاف، مع أن أحدهما يكفي في المراد لأن النظم دعاه إلى ذلك إذ لو نزعنا الكاف لكان في كلامه عوج.

الثاني: مما تميز به المعترضة عن الحالية كونها طلبية، وإليه أشار بقوله: (أو بأنها) أي: المعترضة (أنت طلبياً) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ وَيَنْكَرُ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران، الآية: 73] فجملة ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ جملة معترضة تميزها من الحالية كونها غير خبرية بناء على ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ متعلق بتؤمنوا.

«ت»: ودخل تحت قوله: «أنت طلبياً» الأمر والدعاء:

إِنَّ السَّمَانِينَ وَيُلْقِيْنَهَا قَدْ أَخْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ

والقسمة كقوله:

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرُنْ سَطْرًا لِقَائِلِ يَأْضُرُ نَضْرُ نَضْرًا

والتنزيهية كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سَحَنَةً وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل، الآية: 57]. ثم قال: إنما لم تقع الحالية طلبية لأنها قيد لصاحبها، والتقييد إنما يكون بأمر ثابت مقرر وموجود، والطلبية لا تدل على شيء من ذلك اهـ.

الثالث: مما يقع به التمييز جواز تقديرها بالاستقبال وإليه الإشارة بقوله: (أو مثل سوف بها صلا) كقوله:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ أَلْ حِطْنِ أَمْ يَسَاءُ

فجمله «إخال» معترضة بين حرف التسويف الدال على الاستقبال، والفعل هو «أدري». وقوله: «وما أدري» وبين قوله: «أقوم آل حصن أم نساء»^(١).

الرابع: مما تتميز به المعترضة جواز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع وإليه أشار بقوله:

34- أَوِ الْوَائِ إِنْ كَانَ الْمَضَارِعُ صَدْرَهَا نَحْيَا حَادِيْنِي عَيْرٍ وَأَخْبِيْنِي اغْتِلَا

(أو الواو وإن كان المضارع) المثبت (صدرها) واحترزنا بالمشبت من المنفي في جواب القسم في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [النحل، الآية: 38] وقدرنا كلامه بالمشبت ليندفع ما يقال هنا عن أنه أطلق.

«ت»: قوله: «أو الواو» فيصح نصبه عطفاً على مثل، أي: صل بها مثل سوف، أو الواو وجره عطفاً على الفاء، أي: كمثل اقتران الفاء بها أو الواو كقول المتنبي:

يَا حَادِيْنِي عَيْرَهَا وَأَخْبِيْنِي أَوْجَدَ نَحْيَا قَبِيلَ أَفْقَلَهَا
قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقْلَ مِنْ نَظَرَةِ أَرْوَدَهَا

«حاديي»: بالحاء المهملة، اسم الفاعل حدا يحدو إذا غنى بالإبل ليسرع سيرها، وقيل: اسم الفاعل من الحدو بالدال المهملة، وهو سوق الإبل والغنا لها، ويأوه الأولى مفتوحة والثانية ساكنة تشية حاد ونوته محذوفة للإضافة، والعير: بكسر العين المهملة كذا ذكر «ت» و«ع» قال في المغني: قوله: «أفقدتها» على إضمار أن قوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب اهـ.

(١) في هذا المثال اعتراض في أثناء اعتراض فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام، فيكون شكله في الكتابة كالآتي:
وما أدري - وسوف - إخال - أدري - أقوم آل حصن أم نساء

ولما علمنا بما يفرق به بين الحالية والاعتراضية حيث يشتهان، نبه أن ذلك التفريق ظاهر بقوله: (اعتلا) أي: اتضح وظهر.
والى الخامسة مما لا محل لها وهي الواقعة جواباً بالشرط غير جازم أشار بقوله:

35- كَذَا إِنْ تُجِبْ شَرْطاً بِهَا غَيْرَ جَازِمٍ كَمَثَلِ إِذَا وَلَوْ لَا فَكَمَلًا

(كذا إن تجب) أيها الطالب (شرطاً بها) أي: بالجملة، أي: كذلك لا محل إذ جعلتها جواباً بالشرط غير (جازم) اقترنت بـ «الفاء» أو بـ «إذا». وقوله: «بها» متعلق بـ «تجب» (كمثل) جواب إذا الشرطية نحو: إذا جاء زيد أكرمك. فإن قلت: أليس أنها وردت جازمة في قول الشاعر:

اسْتَشْنِي مَا أَغْنَاكَ زِينُكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبُكَ خُصَاصَةٌ فَتَجْمَلُ^(١)

قلت: ذلك نادر ولا يلتفت إليه.

وجمع بين الكاف والمثل لضرورة الوزن. (و) جواب (لو) الشرطية نحو: لو جاء زيد لأكرمك. (و) جواب (لولا) الشرطية نحو: لولا زيد لأكرمك، فجملة «أكرمك» في جواب الثلاثة لا محل لها. (فكملاً) أي: كمل ذلك بالتمثيل.

ثم لما كان حكم الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً كحكم الواقعة جواباً لشرط جازم، وخاف أن يتوهم أن ما ذكره في هذا البيت والذي بعده أكثر من مسألة واحدة، نبه على جميع ذلك بقوله:

36- وَإِنْ يَكُ ذَا جَزْمٍ وَلَمْ تَقْشَرِنْ بِهَا وَلَا بِإِذَا فَالْحُكْمُ فِيهَا كَذَا اجْعَلَا

(وإن يك) الشرطية المجاب بها (ذا جزم و) لكن (لم تقشرن) أي: ثم تتصل الجملة (بها) بالقصر للضرورة قيل معناه أنه لم تكن من الأجوبة التي يجب اقترانها بها، وإلا فلها محل ولو حذفت.

(١) يروى «فتامل» وبالجيم، وبالحاء المهملة.

فقول الناظم «تقترن» هو بتاءين القوقائية كما يقتضيه كلام الأزهرى لا بالتحسانية (ولا بإذا) الفجائية نحو قولك: إن جاء زيد أكرمه، فجملة «أكرمه» وقعت جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا فلا محل لها. وفهم من كلامه أن لو اقترنت بـ«فا» أو بـ«إذا» لكانت في محل جزم وهو كذلك. وحذفت التون من «يك» تخفيفاً (فالحكم) الذي تقدم (فيها) أي: الواقعة جواباً لشرط جازم (كذا اجعلا) أي: أيها الطالب كذلك لهذه يعني من عدم المحل وأورد «ت» هنا بحثاً فانظره. وإلى السادسة مما لا محل لها وهي الواقعة جواباً للقسم، أشار بقوله:

37- وَإِنْ تَقَعْ أَيْضاً لِلْيَمِينِ جَوَابٌ فَحَكْمُكَ فِيهَا مِثْلُ حَكْمِكَ أَوَّلًا

(وإن تقع) جملة (أيضاً) مصدر آض بالمد إذا عاد (لليمين جوابه) و«لليمين» متعلق بـ«تقع» وجوابه. قال: «ع»: حال من فاعل «تقع» جرياً على غير الغالب. «ت»: وهو منكر معنى وإن عرف لفظاً، فهو من باب وحدك اجتهد، ثم قال: رأيت بعضهم جعله بدلاً من اليمين على المحل وعليه فهو بدل اشتمال، انظر لما لم يجعله بدلاً على اللفظ اهـ. وجواب الشرط قوله: (فحكمتك فيها) أي: الواقعة جواباً للقسم (مثل حكمتك أولاً) أي: فيما تقدم يعني لا محل لها. الأزهرى: ومن الجمل التي لا محل لها الواقعة جواباً للقسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه أم الحرف فقط أم لم يذكر. فالأول: أقسم بالله لأفعلن.

والثاني: نحو ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس، الآية: 3] بعد قوله تعالى: ﴿يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس، الآيتان: 1، 2].

والثالث: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَأَمْرًا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم، الآية: 39] بعد

قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ آيَاتُنَا عَلَيَّا بَلِغَةُ الْيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القلم، الآية: 39] والأيمن جمع يمين بمعنى القسم اهـ ممزوجاً بكلام ابن هشام.
فجمله لأفعلن ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، ﴿إِنْ لَكُمْ لَعَنَّا تَحْكُمُونَ﴾ لا محل لها لوقوعها جواباً للقسم.

والى السابعة مما لا محل لها وهي التابعة لما لا محل لها أشار بقوله:

38- وَإِنْ تَبِعَتْ مَا لَا مَحَلَّ لَهَا فَحُكِّحَ عَنْهَا مِثْلُهَا وَالْعَدُّ سَبْعٌ تَحْصُلًا

(وإن تبعت) الجملة (ما لا محل لها) من الإعراب (فحكّمها) أي: التابعة (مثلها) أي: متبوعاتها في أنها لا محل لها كجملة «قعد عمرو» من قول القائل: «قام زيد وقعد عمرو» لأن الجملة من «قام زيد» لا محل لها لأنها مستأنفة وكذلك ما عطف عليها.

ونحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» فجملة «لم يقم عمرو» لا محل لها لأنها معطوفة على جملة «قام زيد» وجملة «قام زيد» لا محل لها وكذلك ما عطف عليها، هذا إن قدرت الواو عاطفة، وإن قدرتها واو الحال كانت الجملة في محل نصب.

قال ابن هشام: وينبغي أن يعلم أن العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها كإفادة مضمون الجملتين لأن مثل قولنا: «ضرب زيد أكرم عمرو» بغير عطف يحتمل الإضراب والرجوع عن الأول بخلاف ما إذا عطف اهـ.

ثم أخبر الناظم بعدد ما ذكر وحرّض الطالب على تحصيله بقوله: (والعد) من الجمل التي لا محل لها (سبع تحصلا) وظاهره أنها محصورة وهو كذلك.

ولما فرغ من الجمل التي لا محل لها قال:

الجميل التي لها محل من الإعراب

فإن قلت: ما معنى قولهم هذه الجملة في محل رفع، في محل نصب، في محل خفض، في محل جزم، كيف تكون الجملة في محل الرفع نفسه والنصب أو الخفض نفسه؟

قلت: معنى قولهم في محل كذا، هو على حذف مضاف، أي: في محل ذي رفع، ومحل ذي نصب، ومحل ذي خفض، ومحل ذي جزم، قاله: «س». ثم قال: ومرادهم بالأصل في هذا الفن حيث يقولون: الأصل كذا، والأصل في الجمل كذا، الكثير الشائع في كلام العرب اهـ.

ثم اعلم أن الجمل التي لها محل من الإعراب سبع:

إحداها الواقعة حالاً وإليها أشار بقوله:

39- وَإِنْ وَقَعَتْ حَالاً فَتَنْصِبُ مَحَلَّهَا

(وإن وقعت) الجملة (حالاً فنصب محلها) نحو: ﴿وَجَاءَ آبَاؤَهُمْ عَسَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف، الآية: 16] و«جاءوا» فعل وفاعل، و«آباؤهم» مفعول به ومضاف إليه، و«عشاء» منصوب على الظرفية، و«يبكون» جملة مركبة من فعل وفاعل وقعت حالاً، فهي في محل نصب، وصاحب الحال هو الفاعل بـ«جاءوا» العامل فيه «جاءوا» الرابط بين الحال وذي الحال الضمير في «يبكون»، والمعنى: و«جاءوا آباؤهم وقت العشاء في حالة البكاء».

ومن أمثلتها: جاء زيد يضحك. فجملة «يضحك» حالاً، والمعنى: جاء زيد في حالة الضحك.

والى الواقعة مفعولاً وهي الثانية من الجمل التي لها محل أشار بقوله :

وَإِنْ تَأْتِ مَفْعُولًا كَذَلِكَ فَاجْعَلْهَا

39

(وإن تأت مفعولاً كذلك) أي : محلها نصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النياية مختصة بباب القول نحو : ﴿ ثُمَّ قَالَ هَذَا الَّذِي كُتِبَ بِهِ تَكَذِّبُونَ ﴾ [المطففين ، الآية : 17] لأن الجملة التي يراد بها اللفظ تنزل منزلة الأسماء المقردة وقوله : (فاجعلها) أي : تعلق قوله بـ «كذلك» أي : وإن تأت مفعولاً فاجعلها كذلك ، أي : كحكم الواقعة حالاً .

وتقع المفعولية في أربعة مواضع كما ذكر ابن هشام :

الأول : أن تقع محكية بالقول نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [مريم ، الآية : 30] فجملة «إني عبد الله» في موضع نصب على المفعولية محكية بالقول ، والدليل على أنها محكية به كسر «إن» بعد دخوله .

والثاني : أن تقع تالية للمفعول الأول في باب ظن نحو : ظننت زيدا يقرأ ، فجملة «يقرأ» من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب على أنها المفعول الثاني لظن .

والثالث : أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب أعلم^(١) نحو : أعلمت زيدا عمراً أبوه قائم ، فجملة «أبوه قائم» في محل نصب على أنها المفعول الثالث ، وإنما لم تقع تالية للمفعول الأول من باب أعلم ، لأن مفعوله الثاني مبتدأ في الأصل والمبتدأ لا يكون جملة .

والرابع : أن تقع معلقاً عنها العامل ، والتعليق : إبطال العمل لفظاً وإيقاؤه محلاً لمجيء ما له صدر الكلام ، سواء كان العامل من باب أعلم نحو : ﴿ لِيَنْتَظِرْ

(١) وفي ذلك يقول ابن مالك :

إِلَى ثَلَاثٍ رَأَى وَعَلِيًّا غَدَوْا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمُنَا
أي : أن رأى وعلم يتعديان إلى مفعولين ، وهذا هو الأصل . وبإلهمة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل .

أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى ﴿ [الكهف، الآية: 12] فـ «أي الحزبين» مبتدأ ومضاف إليه و«أحصى» خبره وهو فعل ماضٍ، لا اسم تفضيل على الأصح، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سدت مسد مفعولي «نعلم».

أو من غيره^(١) ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف، الآية: 19] فـ «أيها» مبتدأ أو مضاف إليه و«أزكى» خبره، «طعاماً» تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سدت مسد مفعولي «ينظر» اهـ. ممزوجة بشرحه.
والى الثالثة مما لها محل وهي الواقعة خبراً أشار بقوله:

40- وَإِنْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ احْكُمْنَ عَلَيْهَا بِرَفْعٍ أَوْ يَنْصَبُ قَدْ اتَّجَلَا

(وإن وقعت) الجملة (في موضع الخبر) لمبتدأ في الأصل أو في الحال (احكمن عليها) إما (برفع أو نصب قد اتجلا) أي: انكشف وظهر، وفاعله ما ذكر من وقوعها خبراً.
ولما كانت الجمل مختلفة لا يعرف المبتدأ أين يحكم لها بالرفع أو النصب بين ذلك بقوله:

41- فَفِي الْإِبْتِدَاءِ مَعَ بَابِ إِنْ ارْتِفَاعُهَا وَفِي تَحَاتُّنٍ مَعَ كَذَا انْتِصَابُ شَجَلَا

(ففي) باب (الابتداء مع باب إن) المشددة (ارتفاعها) أي: الجملة.
مثال الأول: زيد قام أبوه، فجملة «قام أبوه» في موضع رفع خبر «زيد».
ومثال الثاني: إن زيدا أبوه قائم، فجملة «أبوه قائم» في موضع رفع خبر «إن».

وفرق الأزهري بين اليايين بوجوه:

أحدهما: أن العامل في الخبر على الأول المبتدأ، وعلى الثاني «إن».

(١) أي: من غير باب أعلم.

ثانيها: أن الخبر في الأول محكم، وفي الثاني منسوخ.
 ثالثها: أن الخبر في الأول يلقي إلى خالي الذهن من الحكم والمتردد فيه، وفي الثاني يلقي إلى الثاني⁽¹⁾ والمنكر في أول درجاته اهـ.

(و) موضعها (في) باب (كان مع) باب (كاد انتصاب تجملاً) أي: تحسن وتزين، كذا قال بعض من تكلم عليه قائلًا: «يقال: تجملاً الكلام» أي: جاء جميلاً حسناً إذا لم يستعجم عليك نثره، ولم ينيهم عليك حله.

فمثال الأول: ﴿كَانُوا يَظْلُمُونَ﴾ [الأعراف، الآية: 162] من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لكان.

ومثال الثاني: ﴿كَادُوا يَقْعَلُونَ﴾ [البقرة، الآية: 71] فجملة يفعلون من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لكاد.

وفرق الأزهري بين البابين بوجوه:
 الأول: أن جملة خبر كان قد تكون جملة اسمية أو فعلية، وجملة خبر كاد لا تكون إلا فعلية فعلها مضارع.

الثاني: أن خبر كان لا يجوز اقترانه بأن المصدرية، ويجوز في خبر كاد.

والثالث: أن خبر كان مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال:
 أحدها: أنه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين.

والثاني: أنه مشبه بالحال عند الفراء.

والثالث: أنه حال عند بقية الكوفيين اهـ. منه.

والى الرابعة من الجمل التي لها محل. أشار بقوله:

42- وَقُلْ إِنْ يُضَفَّ شَيْءٌ لَهَا الْجَرُّ حُكْمُهَا كَيَوْمَ أَتَى رَيْدُ أَخِي الْفَضْلِ وَالْعَلَا

(وقل إن يضاف شيء لها) أي: الجملة كانت فعلية أو اسمية (الجر

(1) قوله هنا «الثاني» راجع إلى المتردد.

حكمها)، - مثال الفعلية: ﴿فَلَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الْقَانِدِينَ مِنْهُمْ﴾ [المائدة، الآية: 119] في محل جر لإضافة «يوم» إليها والدليل على أن «يوم» فيها مضاف عدم تنوينه. - ومثال الاسمية: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر، الآية: 16] فجملة «هم بارزون» في محل جر لإضافة يوم إليها.

ومثال الفعلية قوله: (كيوم أتى زيد أخو الفضل والعلا) فجملة «أتى زيد» من الفعل والفاعل في محل جر لإضافة يوم إليها.

43- وَمَهُمَا أَنتَ مِنْ بَعْدِ حَيْثُ وَإِذَا إِذَا وَلَمَّا فَجَرٌ حُكْمُهَا عِنْدَ مَنْ بَلَاً

(و) كذا (مهما أنت) الجملة (من بعد حيث) الدالة على المكان (وإذا) و (إذا ولما) الوجودية الدالة على وجود شيء لوجود غيره عند من قال باسميتها (فجر حكمها)، أي: الجملة الواقعة بعد هذه الأدوات المذكورة (عند من بلا) أي: عند من حقق النظر واختبره.

«س»: فإن قلت: الجملة المضاف إليها واحد من هذه الأربعة داخلية تحت قوله: «قل إن يصف شيء لها الجر حكمها» فما باله خصصها بالذكر. قلت: يحتمل - والله أعلم - إنما خصصها بالذكر لأن إضافة هذه الأشياء إليها أمر لازم بخلاف غيرها، ألا ترى أن «يوم» يضاف إلى المفرد تارة وإلى الجملة أخرى وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿لِنُذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر، الآيتان: 15، 16].

ومثال «حيث»: «جلست حيث زيد جالس» أو «جلست حيث جلس زيد» فتضاف إلى الاسمية وإلى الفعلية كما مثلنا.

ومثال «إذا»: «جلست إذ زيد جالس» و«جلست إذ جلس زيد» فتضاف إلى الجملتين مطلقاً كما مثلنا.

ومثال «إذا»: وتختص بالفعلية على الأصح قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [الفتح، الآية: 1].

ومثال «لما»: «لما جاء زيد جاء عمرو» وتختص بالفعل الماضي فتكون الجملة بعدها في محل جر، هو على مذهب من قال باسميتها، وإليها أشار الناظم بقوله:

44- وَذَلِكَ فِي لَمَّا عَلَى قَوْلِ فِرْقَةٍ رَأَوْا أَنَّهَا اسْمٌ مِثْلُ حِينَ تَنْزَلًا

(وذلك) الذي تقدم (في لما) من كون الجملة بعدها في محل جر بناء (على قول فرقة) أي: جماعة وهم أبو بكر بن السراج⁽¹⁾ وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني⁽²⁾ (وأوا أنها اسم مثل حين تنزلاً) وقال ابن مالك⁽³⁾: هي بمعنى إذ، واستحسنه ابن هشام واستظهره.

«س»: القائلون باسميتها اختلفوا هل هي بمعنى «حين» أو بمعنى «إذ»، ابن السراج ومن تبعه على الأول، وابن مالك ومن تبعه على الثاني، فتلخص فيها مذهبين: القائلون باسميتها، والقائلون بحرفيتها، ومثال ذلك: لما جاء زيد أكرمه، فجملة «جاء زيد» من الفعل والفاعل في محل جر لإضافة «لما» إليها. تنبيهان:

الأول: الظاهر أن «من» في قوله: «من بعد» زائدة. وقوله: «العلا» هو بفتح العين والمد: الرفعة والشرف، وهو معطوف على «الفضل». «عند من بلا» فيه عندي إشارة إلى أن مذهبه على مذهب السراج ومن تبعه فتأمل موافقاً.

(1) هو محمد بن السري البغدادي النحوي، أبو بكر بن السراج، من أصحاب المبرد، يقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله، له الأصول الكبير، جمل الأصول، شرح سيبويه، وغيرها. توفي رحمه الله تعالى سنة 310هـ. [بغية الوعاة (ج 1/ ص 109)].

(2) هو عثمان بن جني - يسكنون الباء معرب كني - أبو الفتح النحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، تصدر مكان أبي علي الفارسي ببغداد، له الخصائص في النحو، ومخاسن الغريبة، وغيرها. توفي رحمه الله سنة 392هـ. [بغية الوعاة (ج 2/ ص 132)].

(3) هو محمد بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله النحوي، إمام النحاة وحافظ اللغة، صرف همه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، كما كان إماماً في القراءات وعلمها. توفي رحمه الله سنة 762هـ. [بغية الوعاة (ج 1/ ص 130)].

الثاني: قال «ت»: قوله: «تنزلاً» إما أن تعرب «مثل» بالرفع نعت لـ «اسم»، أو بالنصب مفعول بـ «تنزلاً» فأياً منهما كان، فيه شيء: - إما على أنه نعت لـ «اسم» فإن قوله: «تنزلاً» يبقى ضائعاً لا معنى له، إذا قد تم الكلام عند قوله: «رأوا أنها اسم مثل حين تنزلاً». - وإما على أنه مفعول «تنزلاً» فإن اللائق أن يقال: «رأوا أنها اسم تنزلاً منزلة حين». وأما قولك: «تنزلاً مثل حين» فإنه بعيد. وأما إذا قرئ بضم الزاي على أنه مصدر يعرب تمييزاً. و«مثل» نعت لـ «اسم» ويكون التقدير: «رأوا أنها اسم مثل حين منزلة» فإنه يذاق معناه اهـ فتأمله. وإلى الواقعة جواباً لشرط جازم وهي الخامسة مما لها محل أشار بقوله:

45 - وَإِنْ وَرَدَتْ أَيْضاً لَشَرْطِ جَوَابِهِ وَجَاءَ إِذَا مَعَهَا أَوْ الْفَاءُ تُجْتَلَا
46 - فَمَوْضِعُهَا جَزْمٌ كَيْانَ جَاءَ خَالِدٌ إِذَا عَمَرَاتٍ أَوْ فَعَمَرُوا قَدْ أَقْبَلَا

(وإن وردت) الجملة اسمية كانت أو فعلية، خبرية أو إنشائية (أيضاً لشرط) جازم، وهو «إن» الشرطية وأخواتها (جوابه). ومراده أن من الجمل التي لها محل، الواقعة جواباً لشرط جازم بشرطين؛ أشار إليهما بقوله: (وجاء إذا) الفجائية (معها) بإسكان العين على اللغة القليلة فيه (أو) جاء (الفاء) الرابطة معها. وأشار بقوله: (تجتلا) إلى كون الحكم بالمحل هو للجملة بأسرها لا للفعل وحده، قاله «ت». وقيل معناه: أن تبرز متصلة بالفاء. فإذا ثبتت هذه الشروط (فموضعها جزم). ومثل للأول - وهو قوله: «وجاء إذا معها» - بقوله: (كيان جاء خالد إذا عمرو آت)، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ قُضِيَ لَهُمْ سَبْعَةُ مِائَاتٍ أَلْفٍ مِنْ يَدَيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم، الآية: 36] فجملة «عمرو آت» و«هم يقنطون» في محل جزم لوقوعهما جواباً لشرط جازم وهو «إن».

ومثل للثاني بقوله: (أو) كقولك: إن جاء خالد (فعمرو قد أقبلًا) أي: جاء. وكقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَمْ يَنْدِرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَمَهُونَ﴾ [الأعراف، الآية: 186] فجملة «لا هادي» من لا واسمها وخبرها، وجملة «فعمرو قد أقبلًا» من مبتدأ وخبر في محل جزم لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو «من» في الأول، و«إن» في الثاني. وتقييدنا للشرط بالجازم، احترازاً من الشرط غير الجازم كـ«إذا» و«لولا».

قال «ع»: «أتى» أي: يحتمل أن يكون بهمزة ممدودة من الإتيان، أو بدونها من الأتي والأول أولى لاستقامة الوزن اهـ.

«ت»: «فإن قلت»: أطلق في قوله: «وإن وردت أيضاً لشرط جوابه» فظاهره كان جازماً أصلاً، وقوله: «وجاء إذا معها أو الفاء» لا يُعَيَّن أنه جازم لأنهما يجيئان مع الجازم وغيره.

قلنا: تمثيله بقوله: «كان جاء خالد» يعيّن المراد.

فإن قلت: ليس من الشأن الاعتماد على المثال.

قلنا: إنما ذكرناه على سبيل الاستيناس، والذي يقطع أوداج البحث، الجواب بأنه تقدم الكلام على جواب الشرط غير الجازم في الجمل التي لا محل لها، ثم قال قوله: «أو فعمرو قد أقبلًا» عطف على قوله: «إذا عمرو أت» فكل منهما مرتب على قوله: «إن جاء خالد» اهـ.

والى السادسة من الجمل التي لها محل وهي جملة النعت أشار بقوله:

47- وَإِنْ مُفْرَدٌ يَنْعَتُ بِهَا فَهِيَ مِثْلُهُ لَدَى الرُّفْعِ ثُمَّ النَّصْبِ وَالْحَرْفُ مُجْمَلًا

(وإن مفرد ينعت بها) ظاهره كانت فعلية أو اسمية وهو كذلك، إلا أن كونها فعلية أقوى للرفع (فهى) أو هما عائدان على الجملة (مثله) أي: منعوتها (لدى الرفع) أي: الرفع يعني إن كان منعوتها مرفوعاً فهى في موضع رفع كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾ [إبراهيم، الآية: 31] من اسم «لا» وخبرها في محل رفع على أنها نعت لـ«يوم».

(ثم النصب) كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ كُنْتُمْ لِلَّهِ كَافَّةً﴾ [البقرة، الآية: 281] فجملة «ترجعون» في محل نصب على أنها نعت لـ «يوماً». (والجبر) كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَمِيعُ الْغَايِبِ يَوْمَ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران، الآية: 9] فجملة «لا ريب فيه» في موضع جر لأنها نعت لـ «يوم». قال «ت»: قوله: (مجملاً) اسم مفعول من الإجمال ضد التفصيل، وعامله محذوف تقديره: «خذ مجملاً» أو «ذكرت مجملاً» لأنه ذكر ذلك مجملاً ثم فصله بقوله مشيراً لمثال الرفع:

48- كَجَا زَجَلٌ يَدْعُو عَلَى زَجَلٍ عَصَا خَطِيباً يَجُوشُ الْقَوْمَ لِلْفُضْلِ وَالْعَلَا

(كجا رجل يدعو) من فعل وفاعل في محل رفع نعت لـ «رجل». وقوله: (على رجل عصا) مثال للجبر لأن جملة «عصى» في محل خفض على النعت لقوله: «على رجل». وقوله: (خطيباً يجوش القوم للفضل) مثال للنصب. وهذا لف ونشر غير مرتب، لأن جملة «يجوش» في محل نصب على النعت لـ «خطيباً»، فخرج من هذا أنه أتى بالأمثلة بحسب مساعد الوزن، فجعل المثال الأول للأول والثاني للثالث والثالث للثاني، فليتأمل. «ت»: وظاهر كلامه أن الجملة التابعة للمفرد محصورة في النعت، وليس كذلك. فإن الجملة التابعة للمفرد إما أن تكون معطوف عطوف نسق عليه، أو واقعة بدلاً منه، أو منعوت بها. ثم قال بعد كلام لو قال مثلاً:

وإن نسقت أو أبدلت بعد مفرد أو اتبعت نعتاً فكالتابع اجعلاً

لشمل الأقسام الثلاثة وكان طبق الحكم من خارج، والله أعلم اهـ. قوله: (والعلا) بفتح العين والمد: الرفعة والمزية، وهذا معطوف على «الفضل».

وفي بعض النسخ يحوش بالحاء المهملة .
 وإلى السابعة من الجمل التي لها محل وهي التابعة لجملة لها محل
 أشار بقوله :

49- **وَإِنْ جُمْلَةٌ تُعْطَفُ عَلَى جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ فَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيهَا تَحْصُلًا**

(وإن جملة تعطف على جملة) أخرى (لها محل) من الإعراب (فذلك الحكم) الذي هو ثبوت المحل لها (فيها) المعطوفة على التي لها محل (تحصلاً) وبه تعلق «فيها» ويقع ذلك في باب النسق والبدل، قاله في المغني .
 «ت» : ولم يخصها ابن هشام بالمعطوفة بل قال : التابعة لجملة لها محل
 اهـ . كأنه قال : كما خصها به الناظم .

قلت : وكلامه مع كلام ابن هشام موافق ، إلا أنه غير العبارة في اللفظ
 وهما في المعنى سواء ، إذ العطف يطلق بمعنى التبع ، كما يقال : نسقت الشيء
 على الشيء ، إذا تبعته إياه لأن العطف والنسق واحد ، تأمله .
 ومثل للأول وهو النسق بقوله :

50- **كَزَيْدٍ أَبَوْهُ رَاحِلٌ وَغَلَامَةٌ مُقِيمٌ وَسَبْعٌ عَشْرًا مُتَجَمِّلًا**

(كزيد أبوه راحل وغلame مقيم) فجملة «أبوه راحل» في موضع رفع لأنها
 خبر ، وكذلك جملة «غلame مقيم» وعلى مجمع الجملة الكبرى وهو «زيد أبوه
 راحل» لم يكن للمعطوفة - وهو : «غلame مقيم» - محل لأنها معطوفة على
 جملة مستأنفة ولو قدرت الواو للحال لكانت الجملة في موضع نصب اهـ
 بمعناه من ابن هشام .

ومثاله ومثال البدل قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فجمله «لا تقيمن عندنا» في موضع نصب على البدلية من «ارحل»، وشرطه أن تكون الجملة الثانية وافية بتأدية المعنى المراد من الجملة الأولى كما في هذا المثال، فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، والأولى بالالتزام.

«س»: في هذا المثال نظر لأن المجموع من قوله: «ارحل لا تقيمن عندنا» هو المفعول لقوله: «أقول» فكل واحدة من الجملتين جزء المفعول لا مفعول مستقل حتى تكون إحدى الجملتين في محل والأخرى تابعة لها اهـ منه.

ولعل الناظم إنما اقتصر على مثال النسق دون البديل لعدم تعيين الأمثلة السالمة من الطعن.

ثم أشار إلى عود ما ذكر بقوله: (وسيع) هو خبر عن قوله: (عدها) على أنه لمعنى عددها. و(متجملاً) حال من عد، أي: عددها حالة كونها جملة، أي: مجردة من المثل، والله أعلم.

وظاهره أن الجمل التي لها محل محصورة، وهو كذلك على المشهور. قال في المغني: والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

فالأولى: كقوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ [الغاشية، الآيات: 22 - 24] فـ«مَنْ» مبتدأ، «فيعذبه الله» الخبر، والجملة في محل نصب على البدلية، على الاستثناء في المنقطع.

والثانية: كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة، الآية: 6].

وكقولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

فـ«أُنذِرْتَهُمْ» مبتدأ مؤول بالمصدر، و«أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» عطف عليه، و«سواء» خبر مقدم، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم.

و«تسمع» مبتدأ، فهو في تأويل سماعك، وقبله «أَنْ» مقدرة وحسن حذفها. ثبوتها في «أَنْ تراه» وهو يُشَبِّكُ من الفعل المقدر مع «أَنْ».

ولما فرغ من الجمل التي لا محل لها، والتي لها محل انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

حكم الجملة بعد المعرفة والنكرة

المراد بالجملة هنا الجملة الخبرية، وهي للتصديق والتكذيب مع قطع النظر عن قائلها، التي لم يطلبها العامل لزوماً ويصح الاستغناء عنها، بخلاف التي يطلبها العامل لزوماً كجملة الخبر، والمحكية بالقول، فإنها لا يستغنى عنها. فالجملة إن وقعت بعد المعارف فهي أحوال، وإن وقعت بعد النكرة فهي صفات وهذا معنى البيتين المشار إليهما بقوله:

- 51- وَإِنْ وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ مُحَضٍّ مُعْرِفٍ فِإِعْرَابُهَا خَالٍ لِمَا قَبْلُ قَدْ عَلَاً
52- وَإِنْ وَرَدَتْ مِنْ بَعْدِ مُحَضٍّ مُنْكَرٍ فِإِعْرَابُهَا نَعْتٌ لِمَا قَبْلُ قَدْ خَلَاً

(وإن وقعت) الجملة (من بعد محض) أي: خالصة من شائبة التنكير (معرف فإعرابها) أي: الجملة (حال، لما) أي: الذي (قبل قد علا) أي: ظهر وارتفع كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا أَنْ تَكُنَّ كَتَكُنَّ﴾ [المذثر، الآية: 6] بالرفع فجملة «تستكثر» من الفعل والفاعل حال من الضمير المستتر في «تمنن» وهو معرفة محضة لأن الضمائر كلها معارف محضة بل هي أعرف المعارف.

ثم بين حكم ما إذا وقعت بعد النكرة فقال: (وإن وردت) الجملة (من بعد محض) أي: خالصة مما يقربه من المعرفة (متكر فإعرابها نعت) أي: وصف (لما) أي: الذي (قبل قد خلا) أي: مضى ألفه عن واو كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه﴾ [الإسراء، الآية: 93] فجملة «نقروه» من الفعل والفاعل والمفعول في موضع نصب صفة لكتاب لأن «كتاباً» نكرة.

تنبيهان :

الأول : الظاهر أن « مِنْ » في كلا الموضوعين في كلامه زائدة وإنما ذلك ليستقيم الوزن إذ لا يستقيم إلا بذلك .

الثاني : « قد خلا » غير ثابت في نسخة « ت » بل « تلا » يجعل التاء في موضع الخاء . قال : قوله : « قد تلا » يحتمل أن يكون صفة لقوله : « نعت » و « ما » مفعول وزيدت اللام لضعف العامل بالتأخير على حد قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتَ لِلرَّءِىَاءِ بِتَعَبُورٍ ﴾ [يوسف ، الآية : 43] بالمضاف إليه فيه ضمير لفظ الحال ، التقدير : فأعرابها وصف « قد تلا ما قبله » . وذكر في نسخة الخاء في البيت الأول ، وقال : وقع في النسخ بالجيم والحاء وأما « علا » فساقت من نسخته .

والى الواقعة بعد غير المحضة منهما أشار بقوله :

53 - وَتَحْتَمِلُ الرَّجْهَيْنِ بَعْدَ مُنْكَرٍ وَمَعْرِفَةٍ لَيْسَا بِمَحْضَيْنِ فَاَقْبِلَا

(وتحتمل الوجهين) وهما كونها صفة وحالية إذا وقعت (بعد منكر ومعرفة ليا) أي : المُنْكَرُ والمَعْرِفُ (بمحضين) أي : خالصين بأن يكون فيهما شائبة تعريف من وجه وشائبة تنكير من وجه .
ثم أمر الطالب بقوله : (فاقبلا) لأنه أمر من قبل بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة .

ومثال المحتملة لهما بعد النكرة : مر رجل برجل صالح يصلي . إن شئت قدرت « يصلي » صفة ثانية لـ « رجل » لأنه نكرة ، وإن شئت جعلته حالا من « رجل » لأنه قد قرب من المعرفة لاختصاصه بالصفة الأولى وهي صالح .

ومثال المحتملة لهما بعد المعرفة غير المحضة : قوله تعالى : ﴿ كَمْثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا ﴾ [الجمعة ، الآية : 5] فإن المراد بالحمار هنا الجنس من حيث هو لا حمار بعينه وذو التعريف الجنسي يقرب من

ما يتعلق من حروف الجر وما لا يتعلق وبيان المتعلق به

هذا باب في ذكر ثلاثة أمور:

- الأول: (ما يتعلق من حروف الجر و) الثاني: (ما لا يتعلق) منها (و)
الثالث: (بيان المتعلق به) أي: الجار والمجرور.
وأشار إلى الأول والثالث بقوله:

54 - وَكُلُّ حُرُوفِ الْجَرِّ بِالْفِعْلِ عُلِّقَتْ أَوْ اسْمٍ كَمَثَلِ الْفِعْلِ حَيْثُ تَنْزِلًا
55 - أَوْ اسْمٍ يَشْبِهُ الْفِعْلَ أَوَّلًا أَوْ يَخْتَلِفُ يَتَّيَسَّرُ إِلَى مَعْنَى الْمُشَابِهَةِ فَأَفْضَلًا

(وكل حروف الجر) والمجرور (بالفعل) الحاضي والمضارع والأمر
(علقت) كقولك: مررت بزيد، فالجار والمجرور في محل نصب متعلق
بـ«مررت».

قال الأزهري: المراد بالتعليق العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً.
(أو اسم كمثال الفعل حيث تنزلاً) الظاهر أن الكاف في «كمثال» زائدة،
وأشار بقوله: «حيث تنزلاً» إلى أن الشبه للفعل يتعلق به المجرور مطلقاً حيث
ما تنزلاً لشبيه الفعل وحيث ما تنزلاً منه المجرور، أي: سواء قدم عليه أو آخر
عنه قاله «ت». كقولك: زيد مررت به فالجار والمجرور في موضع رفع على
التيابة عن الفاعل بـ«مررت».

(أو اسم يشبه الفعل أول) كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾
[الزخرف، الآية: 84] أي: وهو الذي هو إله في السماء، فـ«في السماء»

متعلق بـ «إله» وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف، فتقول: إله واحد. ولا يوصف به فلا يقال: شيء إله، وإنما صح التعلق به لتأوله بـ «معبود». «إله» خبر لـ «هو» محذوف، وجاز حذف صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور (أو بما يشير إلى معنى المشابهة) للفعل، «أو بما» فيه رائحة ما يشابهه كقول الشاعر:

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ^(١)

و«في بعض الأحيان» متعلق بـ «أبو المنهال» وإن كان علماً لتأويله باسم يشبه الفعل، بل لما فيه من معنى، كقولك: شجاع.

ثم أمر بتمييز هذه الأشياء وتفصيلها بالمثال بقوله: (فافصلاً) وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

«ت»: «أو بما يشير» معطوف على قوله: «بالفعل» أي: علقه بالفعل، أو باسم مثل الفعل، أو باسم أول باسم يشبه الفعل، أو باسم يشير إلى معنى المشابهة. ثم أشار إلى الثاني وهو ما لا يتعلق منها بقوله:

56 - سَوَى سِتَّةٍ لَوْلَا لَعَلُّ وَكَافِهَا وَرُبَّ وَمَا قَدْ زَيْدٌ كَالْبَا وَمِنْ جَلَا

57 - وَأَخْرَفَ الْإِسْتِثْنَا إِذَا الْخَفَضُ بَعْدَهَا أَتَى كَأَنِّي قَوْمِي خَلَا زَيْدٌ انْجَلَا

(سوى ستة) من حروف الجر لا تتعلق بشيء وهي خارجة عن عموم قوله: «وكل حروف الجر بالفعل علقت».

وقد أشار إلى - الأول منها بقوله: (لعل) الجارة في لغة من يجربها المبتدأ، وهم عُقِيلٌ بالتصغير، لأنه بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية تقول: لعل زيد قائم، ومنه قول الشاعر:

وَدَاعِ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى الثَّدَا فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِندَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

(١) ورد هذا الشاعر في المعنى بدون ذكر «في».

فَقُلْتُ اذْعُ الْخُرَى وَارْقِعِ الصُّوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِثْلَكَ قَرِيبٌ

فجر بها «أبي المغوار» تنبيهاً على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العمل الخاص به، وهو الجر. وإنما قيل بعدم التعليق فيها لأنها بمنزلة الحروف الزائدة على المبتدأ.

والثاني: (لولا) الامتناعية إذا وليها ضمير غير متصل لمتكلم أو مخاطب أو غائب كقول بعضهم: لولاي، ولولاك، ولولاه. وعلى مذهب سيبويه أن لولا جارة للضمير لا تتعلق لأنها بمنزلة «لعل» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء. وزعم أبو الحسن⁽¹⁾ أنها غير جارة وأن الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع.

(و) الثالث (كافها) أي: التشبيه وزعم الأخفش⁽²⁾ سعيد بن مسعدة وأبو الحسن بن عصفور أنها لا تتعلق واستدل على ذلك بأنه إذا قيل: زيد كعمرو، فإن كان العامل «استقر» فالكاف لا تدخل عليه، بخلاف «في» من نحو: زيد في الدار، فإن كان فعلاً مناسباً للكاف وهو «أشبه» فهو متعدد بنفسه لا بالحرف. قال في المغني: والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار اهـ. وهو في ذلك تابع لأبي حيان⁽³⁾.

(و) الرابع (رب) نحو: رب رجل صالح لقيته، أو لقيت، لأن مجرورها في المثال الأول مبتدأ وفي الثاني مفعول.

(1) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو. له المتع في التصريف، وغيره. توفي رحمه الله سنة 663هـ. [بغية الوعاة (ج2/ص210)].

(2) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه ولم يأخذ عن الخليل، كان معتزلياً، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، وكان أعلم بالكلام وأحذقهم بالجدل. صنف الأوسط في النحو، والمقاييس في النحو وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 210هـ. [بغية الوعاة (ج1/ص590)].

(3) هو محمد بن يوسف بن علي الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي النفري نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر. نحوي عصره ولغوي ومفسر ومحدث ومقرؤه ومؤرخه وأديبه. له البحر المحيط في التفسير، التذليل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 745هـ. [بغية الوعاة (ج1/ص280)].

(و) الخامس (ما قد زيد كالبا) بالقصر، أي: الزائدة في الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء، الآية: 78]. وتزاد في المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة، الآية: 195]. وفي المبتدأ: بحسبك درهم، وفي خبر الناسخ المنفي نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر، الآية: 36]، ﴿وَمَا اللَّهُ بِفَعِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة، الآية: 74].

(ومن) تزداد في الفاعل نحو: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة، الآية: 19]. وفي المفعول نحو: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾ [الملك، الآية: 3]. وفي المبتدأ نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون، الآية: 32]، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر، الآية: 3]. وإنما لا يتعلق بالرائد لأن معنى التعلق هو الارتباط المعنوي، والرائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط فلهذا كان لا يتعلق.

قال «ت»: قوله: (جلا) بالجيم معناه ظهر ولكن لو كان بالحاء المهملة إشارة إلى عذوبة ما ذكر لكان له وجه أهـ. وفاعله ما ذكر.

(و) السادس (أحرف الاستثنا) وهي خلا وعدا وحاش (إذا الخفض بعدها أنى) أي: جاء وبه تعلق «بعدها».

«ت»: قوله: «إذا الخفض بعدها» ليس شرطاً في عدم تعلقها حتى يقال، ظاهره أنها تكون حرفاً وإن لم يجر ما بعدها وإنما هو بينها لكونها حرفاً أهـ.

ومثل الناظم لـ «خلا» بقوله: (كأتى قومي خلا زيد). ومثال «عدا» قام القوم عدا زيد، فإنهما لتتحية الفعل كما دخل عليه، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو أصل إيصال معنى الفعل إلى الاسم، وإنما خفض بهما المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ «إلا» ليلأ يزول الفرق بينهما فعلين وحرفين، فهما إن جرا ما بعدهما كانا حرفين، وإن انتصب كانا فعلين كما قال ابن مالك:

وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

وأما «حاش» فلم يسمع فيها عند سيويه إلا الجر، وسمع عن غيره النصب.

وقوله : (انجلا) معناه انكشف وظهر ، وفاعله ما ذكر من التعلق وغيره ، ولم يكن الإيطاء بينه وبين قوله قبل : «جلا» كما وهم .
وجمع بعضهم الحروف التي تتعلق في بيت وهو :

لعل ولولا ثم رب وزائد وكاف ومثني غنت عن تعلق

وإلى الخلاف بين النحاة في جواز تعلق المجرور بالفعل الناقص وعدمه
أشار بقوله :

58- وَتَعْلِيْقُهَا بِالْفِعْلِ إِنْ يَكُ نَاقِصًا أَصَحُّ مِنَ الْمَنْعِ الَّذِي قَدْ تَقَلَّلَا

ومثار الخلاف في تعليق المجرور بالفعل الناقص هو الدلالة على الحدث وهو الأصح لإفاد تعلق المجرور بها ، وإليه ذهب الناظم . ومن رأى أنها لا تدل عليه منع تعليقها به ، وهم : المبرّد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين . والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس» . واستدل المثبت التعلق بها بقوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ [يونس ، الآية : 2] فَإِنَّ «لِلنَّاسِ» متعلق بـ«أكان» ولا يتعلق بـ«عجبا» لأنه مصدر مؤخر ولا بـ«أوحينا» لفساد المعنى ، ولأنه أيضاً صلة فيلزم تقديم معمول الصلة وهو ممنوع . وقيل متعلق بقوله : «عجبا» على أنه بمعنى «معجب» والمصدر إذا وقع موقع اسم المفعول جاز أن يتقدم معموله عليه كاسم المفعول ، ولعل صواب تعليقها أن يكون بتذكير الضمير إلى أن عاد على غير المجرور وهو حروف الجر كما هو متبادر أو أن المجرور يؤنث فيعم .

وإلى الخلاف في تعلقه بأحرف المعنى أشار بقوله :

59- وَفِي أَحْرَفِ الْمَعْنَى خِلَافٌ لَدَيْهِمْ جَوَازٌ وَمَنْعٌ ثُمَّ قَوْلٌ تَفْضُلًا

60- فَإِنَّ نَابَ عَنْ فِعْلِ لَدَيْكَ جَائِزٌ وَإِلَّا قَلَا وَالْفَارِسِيُّ بِذَا اغْتِلَا

(وفي) تعليق الجار والمجرور بـ(أحرف المعنى) كحروف النفي والنداء وعدم تعلقه به (خلاف لديهم) أي : النحاة على ثلاثة أقوال :

حكم المجرور بعد المعرفة والنكرة

61 - وَإِنْ وَقَعَ الْمَجْرُورُ بَعْدَ مُنْكَرٍ وَمَعْرِفَةٍ فَالْحُكْمُ كَالْجُمْلَةِ الْجَعْلَاءِ

آخرهما على الأول لأنهما منها بمتزلة الجزء من الكل (وإن وقع) الجار و(المجرور بعد منكر و) بعد (معرفة) مع التمحيص وغيره، (فالحكم كالجملة) الخبرية المشروطة بالشروط المقدمة من كونها؛ إذا وقعت بعد معرفة محضة كانت حالاً ليس إلا، وإن وقعت بعد نكرة محضة كانت صفة ليس إلا، وإن وقعت بعد غير المحضة منهما احتملت الأمرين الحالية والوصفية وعلى هذا نبه بقوله: (اجعلا) وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، أي: اجعلن أيها الطالب الحكم في ذلك كحكم الجملة.

ومثال وقوعه بعد النكرة المحضة وصفاً، قولهم: رأيت طائراً على غصن، فـ«على غصن» في محل الصفة لوقوعه بعد النكرة المحضة وهي «طائراً».

ومثاله بعد المعرفة المحضة قوله تعالى حكاية عن قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص، الآية: 79] فـ«في زينته» في موضع الحال، أي: «متزيناً» على تفسير المعنى، و«كائناً في زينته» على تفسير الإعراب.

ومثال المحتمل لهما الوصفية والحالية بعد غير المحض منهما: يعجبني الزهر في أكمامه، وهذا ثمر يانع على أغصانه. - لأن «الزهر» في المثال الأول معروف بالجنسية فهو قريب من النكرة، و«ثمر» - في المثال الثاني موصوف

بـ «يانع» فهو قريب من المعرفة، يجوز في كل من الجار والمجرور في المثالين أن تكون صفة وأن تكون حالاً كما قاله الأزهري.

والأكمام جمع «كم» بكسر الكاف: وعاء الطلع وغطاء الثَّور، قال ابن حجر^(١): هو بضم الكاف، ومن قال: بالكسر فلعله لغة. و«الأغصان» جمع غصن بضم الغين ما لان من فروع الشجرة. و«الشعر» بالثاء المثناة وفتح الميم. و«اليانع» التضج والزهر جمع أزهر الثَّور الأصفر.

(١) شهاب الدين أحمد بن علي، أبو الفضل المعروف بابن حجر العسقلاني، صاحب فتح الباري شرح صحيح البخاري. توفي رحمه الله سنة 852 هـ.

ما يتعلق به المجرور إن وقع حالاً أو صفة أو خبراً أو صلة

في بيان حكم (ما يتعلق به المجرور) وهو محذوف في هذه المواضع الأربعة المشار إليها بقوله : (إن وقع حالاً أو) وقع (خبراً أو) وقع (صلة) فبدأ بالأول منها بقوله :

62 - وَإِنْ وَقَعَ الْمَجْرُورُ حَالاً كَجَاءَنِي غَلَامِي فِي ثَوْبٍ فَعَلْقَهُ تَفْضُلاً

63 - بِمَعْنَى اسْتَقَرَّ وَاجِبُ الْحَذْفِ عِنْدَهُمْ أَوْ اسْمٌ كَمَعْنَى مُسْتَقَرٌّ فَحُطُّوا

(وإن وقع المجرور حالاً) لدى حال (كجاءني غلامي في ثوب) «في ثوب» في محل الحال ومتعلقة بمحذوف تقديره كإننا أو استقر (فعلقه) أي : الجار والمجرور (تفضلاً) وهو جواب الأمر قبله أو جواب لشرط مقدر، أي : إن علقته تحز فضلاً وشرفاً (بمعنى استقر) لأن الأصل في العمل الأفعال ويعضده الاتفاق عليه في الصلة.

قال «ت» : «بمعنى استقر» متعلق بقوله : «فعلقه» على مذهب من يرى من العروضيين أن التضمين هو تعلق معنى كلمة من البيت لبيت آخر بعده فهذا تضمين، وعلى مذهب من يخصه بأنه تعلق معنى كلمة القافية بما بعدها فلا تضمين فيه، لأن كلمة القافية هنا وهي «تفضلاً» ليست متعلقة المعنى لما بعدها اهـ.

وأشار بقوله : (واجب الحذف عندهم) إلى أن الجار والمجرور إنما يتعلق بمحذوف على سبيل الوجوب عند النحاة فقوله : «واجب» نعت لـ «معنى» وعليه «محذوف» بقوله : (أو) علقه بـ (اسم كمعنى مستقر) وهو كائن وثابت لأن

الأصل في الصفة والحال والخبر الأفراد، ثم أمر الطالب بتحصيل ما ذكر هنا بقوله: (فحصلاً).

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله:

64- كَذَا الْحَكْمُ مَهْمَا يَاتِ وَضَفَا وَمُخْبِرًا بِوَيْثُلٍ زَيْدٌ فِي دِيَارِ بَنِي الْعَلَا

(كذا الحكم) أي: الحكم كذا يعني يتعلق بمحذوف وجوباً (مهما يات) الجار والمجرور (وصفاً) أي: صفة لموصوف كقولك: رأيت طائراً على غصن، فـ«على غصن» متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر لأنه صفة.

وإلى الموضع الثالث أشار بقوله: (ومخبراً به) عن مبتدأ (مثل) قولك: (زيد في ديار بني العلا) فـ«في ديار» متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر، و«العلا» بفتح العين قال «ت»: يحتمل وهو الظاهر أنه اسم رجل.

وإلى الموضع الرابع أشار بقوله:

65- وَإِنْ صَلَةُ الْمَوْصُولِ جَاءَ فَحَكْمُهُ تَعَلُّقُهُ بِالْفِعْلِ لَا غَيْرُ قَاشِمًا

(وإن صلة الموصول جاء) الجار والمجرور (فحكمه وتعليقه بالفعل) إنما كان يتعلق بالفعل دون غيره لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فلذلك يقدّر متعلقه هنا فعلاً. و«لا» من قوله: (لا غير) نافية بمعنى ليس، و«غير» اسمها وهو مبني على الضم تشبيهاً بـ«قبل» و«بعد» في الإبهام إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه والمضاف غير محذوف وهو خبر «لا» والتقدير: لا غير الفعل جائز، كذا للأزهري عند قول ابن أجروم⁽¹⁾: مجرور لا غير. قال

(1) هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي أبو عبد الله النحوي، المشهور بابن أجروم - بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة - صاحب المقدمة المشهورة بالجرومية، وصفه شارح مقدمته المكوذي بالإمامة في النحو وبالصلاح. وتعد مقدمته منذ أن ألفها الباب الرئيسي لعلم النحو. توفي رحمه الله سنة 723 هـ. ودفن بفاس. [بغية الوعاة (ج1/ ص238)].

ابن هشام في «شرح الشذور»^(١): «ولا يحذف ما تضاف إليه «غير» ويبنى على الضم إلا بعد «ليس» خاصة. قال بعض من تكلم هنا: قوله: (فاشملًا) أي: فعمم هذا الحكم في كل موصوف لا تختص امر. وأطلق في الموصول ولم يقيد بالاسم ولا بالحرف تبعاً لغيره والله أعلم.

تنبيهان:

الأول: ليس قوله تعالى: ﴿فَلَنَارَةٌ لَّهِ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَهُ﴾ [التمل، الآية: 40] من ظاهر المتعلق الذي يقدر في أمثاله، لأن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص وكلامنا في كون العام. وأما الخاص فكغيره من سائر الألفاظ إن دل عليه دليل جاز حذفه وإلا فلا. ومثال الصلة: ﴿وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء، الآية: 19] ويتعين في هذا الإخبار بالفعل تقديره استقرار، ولا يتعلق بكائن أو مستقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما تقدم.

الثاني: اقتصر ابن هشام في «قواعده» على هذه المواضع المذكورة هنا وزاد في «مغنيه» ما نصه^(٢): «- الخامس: أن يرفع الجار والمجرور اسماً ظاهراً نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم، الآية: 10]. - والسادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل وشبهه، كقولهم للمعمرس: «بالرفاء والبنين»، بإضمار أعمرست. - والسابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شرطية التفسير نحو: «بزيد مررت به» عند من أجازته. - والثامن القسم بغير الباء نحو: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا يَتَشَى﴾ [الليل، الآية: 1]. ﴿وَتَأْتِيهِ لَاسِكِدًا أَصْفَرُ﴾ [الأنبياء، الآية: 57] ويتعين كون متعلقه في هذا الأخير فعلاً لأن القسم لا يكون إلا جملة.

(١) هو كتاب لابن هشام الأنصاري وتمام العنوان: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.
(٢) ليس النص كذلك، وإنما هو نقل بالتصرف. (انظر مفتي اللبيب، الباب الثالث: في شبه الجملة، وأحكامها).

فصل

في رفعه الفاعل بعد النفي والاستفهام وفي هذه المواضع الأربعة

في بيان حكم (رفع) أي: الجار والمجرور (الفاعل بعد النفي والاستفهام وفي هذه المواضع الأربعة) التي فرغنا منها الآن وهو وقوعه حالاً أو صفة أو صلة أو خبراً.

66- **إِذَا نَفَى الْمَجْرُورُ يُرْفَعُ فَاعِلاً كَذَا مَعَ الاسْتِفْهَامِ فَاحْفَظْهُ تَكْمِلاً**

(إذا نفي المجرور) بمعنى إذا تقدم عليه أداة النفي (يرفع فاعلاً) لاعتماده على ذلك نحو: ما في الدار أحد. (كذا) يرفع فاعلاً (مع الاستفهام) أي: مع تقدمه عليه نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم، الآية: 13] فـ «أحد» و«شك» فاعلان بالمجرور وهو «في الدار» في الأول، و«في الله» في الثاني، لنيابته على جواب استقر ومستقر.

«ت» وقوله: (فاحفظه تكملاً) الظاهر أنه مجزوم على جواب الأمر. قال بعض من تكلم هنا: بل مجزوم على جواب شرط مقدّر، أي: فإن حفظته تحز كمالاً وشرفاً اهـ.

67- **كَذَا الْحُكْمُ فِي هَذِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا وَالْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّ فِي ذَلِكَ امْتِجَالاً**

(كذا الحكم) يعني يجوز في الجار والمجرور حيث وقع (في هذي

(المواضع) الأربعة (كلها) أي: يرفع الفاعل نحو: مررت برجل بيده صقر، وجاءني الذي في الدار أبوه، ومررت بزيد عليه جبة، وزيد في الدار أخوه. قال في المعني: ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبر عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلاً.

الثاني: أن الأرجح كونه فاعلاً واختاره ابن مالك وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخر.

والثالث: أنه يجوز كونه فاعلاً وحيث أعرب فاعلاً، فهل عامله الفعل المحذوف والجار والمجرور؟ قولان اهـ.

ثم أشار إلى مذهب الأخفش والكوفيين جواز رفعه على الفاعلية مطلقاً لأنهم لا يشترطون الاعتماد بقوله: (والأخفش والكوفي في ذلك اسجلاً) أي: أطلق القول في رفعه المجرور والفاعل ولم يقيد به اعتماد ولا غيره والألف فيه للتثنية، ومراده أن الكوفيين والأخفش أجازوا رفع الجار والمجرور والاسم المرتفع بعده على الفاعلية من غير شرط تقدم نفي ولا استفهام نحو: في الدار زيد، فـ«زيد» عندهم يجوز أن يكون فاعلاً وأن يكون مبتدأ مؤخراً والجار والمجرور خبره. وأوجب البصريون غير الأخفش ابتدائية.

تنبيهان: الأول: قوله: «إذا نفي المجرور يرفع فاعلاً» كالصریح في أن مذهبه على مذهب القائلين أن ما بعد المجرور والنفي مرفوع على الفاعلية على أنه مرفوع بالجار والمجرور لا بفعل محذوف وعلى ذلك الجمهور.

وكلامه هذا أيضاً محتمل للمذاهب الثلاثة المتقدمة لأن قوله: «يرفع فاعلاً» هل على سبيل الوجوب أو على سبيل الراجحة أو على سبيل المرجوحية كل ذلك يصح حمل كلامه عليه تفاوتت المحامل قوة وضعفاً قاله «ت».

الثاني: اعلم أن الأخافشة ثلاثة: - الأخفش الأكبر وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عن سيبويه، وأبي عبيدة.

والثاني الأوسط هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الإمام النحوي البصري ذو التصانيف الجليلة أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه سنناً وزاد في

العروض بحر المتدارك، وهل وفاته سنة عشر ومائتين أو إحدى وعشرين ومائتين؟ قولان، وهذا هو المذكور في البيت.

والثالث: الأخفش الأصغر وهو علي بن سليمان بن الفضل وروى عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعاً في علم النحو ولا صنف فيه، وهل وفاته سنة خمس عشرة أو ست عشرة وثلاث مائة؟ قولان. والأخفش أحد عشر نحويًا. والسيبويهون أربعة كما قيل فإذا كان الرجل صغير العينين ضعيف البصر فهو أخفش.

ثم أخبر الناظم بأن الظرف والمجرور أخوان فكل ما ثبت للمجرور ثبت للظرف فقال:

68 - وَمَا قِيلَ فِي الْمَجْرُورِ فَالظَّرْفُ مِثْلُهُ لَدَى كُلِّ حَكْمٍ قَدْ تَقَرَّرَ أَوَّلًا

(و) جميع (ما قيل) أي ذكر (في) الجار و(المجرور) من أنه لا بد من تعلقه بفعل وما في معناه، ومن كونه صفة للنكرة المحضة، وحالاً من المعرفة المحضة، ومحملاً للوصفية والحالية بعد غير المحض منهما، وغير ذلك، (فالظرف مثله لدى) أي: في (كل حكم قد تقرر) وثبت له فلا بد من تعلقه بفعل زمانياً كان الظرف أو مكانياً، - فالأول نحو: ﴿وَجَاءَ آبَاؤُهُمْ عَشَاءَ يَبْكُونَ﴾ [يوسف، الآية: 16] فـ«عشاء» ظرف زمان متعلق بـ«جاءوا». الثاني نحو: ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف، الآية: 9] فـ«أرضاً» ظرف مكان متعلق بـ«أطرحوه» ونصب على الظرفية لإبهامها من حيث كونها نكرة مجهولة أو بمعنى فعل، نحو قولك في الزماني: زيد مبارك يوم الجمعة، وفي المكان: زيد جالس أمام الخطيب، فظرفان متعلقان باسم الفاعل لما فيه من معنى الفعل. وقوله: (أولاً) متعلق بـ«تقرر» وهو الواقع في نسخة «ت»، وفي نسخة «ع» مكملًا.

تنبيه: قوله: «كل حكم» عام أريد به الخصوص لأنه ما من ظرف إلا وله متعلقه، ولا تستثني من الكلمة المتقدمة شيئاً، والله أعلم. ومراده بقوله:

«أولاً» في قوله: «وكل حروف» إلخ، وكذلك قوله: «مكملاً» أي: تقرر ذلك الحكم. فيما تقدم حال كونه تاماً فافهم.

ومثال وقوعه صفة بعد النكرة الخالصة: مررت بطائر فوق غصن، صفة لطائر.

ومثال وقوعه حالاً بعد المعرفة المحضة: رأيت الهلال بين السحاب
فـ«بين» حال من الهلال.

ومثال وقوعه محتملاً للوصفية والحالية بعد غير المحض منهما: يعجبني
الثمر فوق الأغصان، فـ«فوق» يحتمل الوصفية والحالية لأنه وقع بعد المعرفة
بـ«أل» الجنسية وهو قريب من النكرة، فإن راعيت معناه جعلت الظرف صفة،
وإن راعيت لفظه جعلته حالاً منه.

ومثال وقوعه خبراً: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال، الآية: 42]
فـ«أسفل» ظرف مكان خبر عن «الركب».

ومثال وقوعه صلة: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء، الآية: 19]
فـ«من» بفتح الميم اسم موصول و«عنده» صلتها.

ومثال رفعه الفاعل مع تقدم النفي: «ما عندك أحد».

ومثاله مع تقدم الاستفهام: أعندك زيد؟

ومثال تقدم الموصول: جاء الذي عندك أبوه.

ومثال تقدم صاحب الحال: مررت بزيد عنده مال.

ويجب تعليقها بمحذوف في الثمانية المواضع المذكورة الآن في المجرور.

ولما أكمل مراده أخبر به فقال:

خاتمة

69- وَقَدْ كَمَّلَ الْمَقْصُودُ مِمَّا أَرَدْتُهُ قَلِيلَ رَبِّي الْحَمْدُ دَائِمًا أَصْلًا

(وقد كمل المقصود مما أردته) فقال «ت»: و«ما» من قوله: «مما» أردته لبيان الجنس أي: كمل المقصود الذي هو ما أردته أولاً بقولي: «وبعد فهالك نبذة من قواعد».

قال السيوطي: كمل الشيء كمالاً مثلث الميم.

فإن قلت: هل الضم أرجح أو النصب والجرح؟

قلت: رأيت يخط بعض الشيوخ ناقلاً عن الوهراني^(١) الضم أرجح ثم النصب ثم الجرح.

ثم حمد الله تعالى وأثنى بالصلاة على نبيه فقال: (فلله ربي) أي: خالقي (الحمد) بدءاً وعوداً. وبدأ كتابه بالحمد الذي هو من أفضل العبادات بعد أداء المرء ما وجب عليه، وختمه به تأسيساً بكتاب الله وسنة نبيه عليه السلام.

قال: «ت»: (دائماً أصلاً) نعتان لمحذوف أي: حمداً دائماً موصلاً. وأشار بقوله: «أصلاً» إلى أن الحمد كله لله وما ينسب منه لغيره فعلى سبيل الفرعية والمجاز اهـ.

70- وَيَعْدُ عَلَى خَيْرِ النَّبِيِّينَ أَحْمَدُ صَلَاةُ تَعْمُ الْأَفُقَ طَيْباً وَمَشْدَلًا

71- وَأَزْوَاجِهِ وَالْأَلِ طَرًّا وَصَخْبِهِ أُولِي الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ وَالْمُنْجِدِ وَالْعَلَا

(وبعد) الإخبار بكمال الخط المطلوب وحمده لله تعالى و(على خير

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن أبي حيدة الوهراني، الفقيه العمدة الإمام العالم القدوة. توفي رحمه الله سنة 951هـ. [شجرة النور الزكية/ص278]. وفي جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة قاس: هو أحمد بن محمد بن جيدة - بالجيم - (ج1/ص158).

النبشيين أحمد صلاة). وبدأ كتابه بالصلاة وختمه بها لأنها كما قال عياض⁽¹⁾:
تستحب عند ابتداء الكتاب وعند تمامه. ولم يشفعها رحمه الله أولاً وآخرأ
بالتسليم مع أن الله تعالى قال: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب، الآية:
56]، ونص الأشياخ على كراهة إفرادها عنه كما فعل الناظم، وصلى عليه لما
رواه أبو هريرة عنه أنه قال: «من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له
ما دام اسمي في ذلك الكتاب»⁽²⁾.

وسمي بأحمد لأنه أحمد الحامدين أو لأنه يحمد في السماء
والأرض. (يعم الأفق) أي: تملأه وتسده، وهو الدائرة التي هي آخر ما يدركه
البصر من بسيط الأرض وهي الفاصلة بين ما ظهر وما خفي وهو ما بين السماء
والأرض وهما قولان. و(طيباً) منصوب بنزع الخافض.

«ت»: هو تمييز منقول من الفاعل والأصل «يعم الأفق طيبها ومنديلها»،
ثم عطف مقدر على «طيباً» منه عطف الخاص على العام فقال: (ومنديلاً) بفتح
الذال العود الهندي وقيل: نوع من الطيب. (و) على (أزواجه) الطاهرات أمهات
المؤمنين (و) على (الآل) والمراد بهم أهل بيته، أو قومه وأتباعه من أمته
وأولاده، أو أولاد أعمامه وهم: علي وعباس وجعفر وعقيل وحمزة، أقوال
أربعة. ويؤخذ من كلامه أن الآل لا تجوز إضافته إلى الضمير وهو مذهب
الكسائي⁽³⁾، قال إلا في ضرورة الشعر وهو خلاف المشهور، وأصله «أهل»
فأبدلت الهاء ألفاً لاجتماعها مع الهمزة، ولا يضاف الآل إلى البلد، فلا يقال:
فلان من آل البصرة. وإنما يقال: من آل فلان ومن آل بني فلان، قاله الديلمي.

(1) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي القاضي، يكنى أبا الفضل، سبتي الدار والميلاد،
أندلسي الأصل، دفن مراکش، كان إمام وقته في كثير من العلوم، له مشارق الأنوار، الشفا،
إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم. توفي رحمه الله سنة 544هـ. [الديباج المذهب في
معرفة أعيان علماء المذهب/ ص 270].

(2) الترغيب والترهيب، للحافظ المنذري، وقال: روي من كلام جعفر بن محمد موقوفاً عليه
وهو أشبه. (ج 1/ ص 79).

(3) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، أبو الحسن الكسائي. إمام الكوفيين في النحو
واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. له معاني القرآن، ومختصر في النحو، وغيرهما.
توفي رحمه الله سنة 182هـ. [بغية الوعاة (ج 2/ ص 162)].

و(طراً) حال من أزواج والآل معناه جميعاً (و) على (صحبه أولي) أي : أصحاب (الفضل) وهو الكمال التام الذي لا يتصور معه نقص .

وصحبه قيل : جمع صاحب . وقيل : جمع لا مفرد له من لفظه ، وصاحب الرجل من بينهما مخالطة وملابسة . وهل المراد بأصحابه من ولد في زمانه وآمن معه ، أو من بلغ زمانه ، أو من رآه ولو مرة ، أو من روى عنه حديثاً واحداً ، أو من غزا معه غزوة أو غزوتين ، أو كان معه سنة أو سنتين ؟ أقوال .

(و) أولي (العلا) بفتح العين والمد : الرفعة والمنزلة كما تقدم . ويؤخذ من كلامه جواز الصلاة على غير الأنبياء وهو كذلك إذا كانت في حكم التبعية كما هنا ، واختلفوا فيها على غيرهم ، وذهب مالك وغيره إلى أنها لا تجوز .

وفي أوائل ربيع الأول فرغنا من هذا التقييد في العام السادس والأربعون وألف ، نسأل الله تعالى أن يجعله هدية مقبولة مرضية ليعم الانتفاع به كما بأصله شرقاً وغرباً ، بجاء نبيه وآله وصحبه وأزواجه والأولياء والصالحين حيث كانوا .

اللهم يا من اطلع على السرائر الخفيات ، وعلى الضمائر الطاوية ، ويا من لا تشبه عليه اللغات ، ولا تختلف عليه الأصوات ، ويا باعث الأموات ، ويا مقدر الأقوات ، ويا جابر الأرضين والسموات ، نسألك بفضلك الذي لا يرى إلا منك ، أن ترزقنا ولوالدينا ولأشياخنا ولأقاربنا ولأحبابنا وللمحسنين إلينا أعمال الصالحين ، ويقين الصادقين ، وأسبل علينا سترك ، وغطنا برداء عافيتك حتى نلقاك مستورين مغفورين مرحومين معتوقين بلا ذنب ، بحرمة المتقين ، وبحرمتك يا ذا الجلال والإكرام ، يا أرحم الراحمين يا رب العالمين .

قال مؤلفه بيروك بن عبد الله بن يعقوب السملالي راجياً على من اطلع أن يعذره من الزلل إن وقع له فيه لأن الأمر كما قيل : لا بد لكل واضع كتاب من شيء يقع فيه ، إما من شيء أغفله أو شيء أخفي له ، فلو كان لا يضع الكتب إلا من لا يقبل شيئاً ولا يوهمه لعدم التوالف ، لكن من وقف في الكتب على ذلك يقوم إليه بالإصلاح ، فلا أصلح إذ كفي أكثر المؤونة ، والله الوهاب للعقل والهداية ، والحمد لله بلا نهاية ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين . انتهى وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى .

فهرس الموضوعات

٥٢ أفعالها
١٥ أفعالها
٢٩ أفعالها
٥٥ أفعالها
٥٦ أفعالها
٥٧ أفعالها
٥	تقديم
٩	نظم الجمل
١٥	مقدمة
٢٤	فصل في بيان الجملة
٣٠	باب بيان الجملة الكبرى والصغرى
٣٥	انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين
٣٨	الجمل التي لا محل لها من الإعراب
٣٨	- الابتدائية
٤٠	- الموصولة
٤١	- التفسيرية
٤٤	- الاعتراضية
٤٩	- الواقعة جواباً لشرط غير جازم
٥٠	- الواقعة جواباً للقسم
٥١	- التابعة لجملة لا محل لها
٥٢	الجمل التي لها محل من الإعراب
٥٢	- الحالية
٥٣	- المفعولية
٥٤	- الخبرية
٥٥	- المضافة إلى الظرف
٥٨	- الواقعة جواباً لشرط جازم

59 - الواقعة نعتاً
61 - التابعة لجمله لها محل
63 حكم الجملة بعد المعرفة والنكرة
66 ما يتعلق من حروف الجر وما لا يتعلق وبيان المتعلق به
72 حكم المجرور بعد المعرفة والنكرة
74 ما يتعلق به المجرور إن وقع حالاً أو صفة أو خبراً أو صلة
77 فصل: في رفعه الفاعل بعد النفي والاستفهام وفي هذه المواضع الأربعة ...
81 خاتمة
85 فهرس الموضوعات
85 الفهرس المحتويات
86 الفهرس المحتويات
87 الفهرس المحتويات
88 الفهرس المحتويات
89 الفهرس المحتويات
90 الفهرس المحتويات
91 الفهرس المحتويات
92 الفهرس المحتويات
93 الفهرس المحتويات
94 الفهرس المحتويات
95 الفهرس المحتويات
96 الفهرس المحتويات
97 الفهرس المحتويات
98 الفهرس المحتويات
99 الفهرس المحتويات
100 الفهرس المحتويات